

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 53 / 2018

Economic Monitor Issue 53/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © أيار 2018

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس وص. ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص. ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص. ب. 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary



بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK

الصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي



الربع الأول 2018 باختصار:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** تراجع خلال الربع الأول 2018 مقارنة بالربع الرابع 2017 بمعدل 2.8% بالأسعار الثابتة 2015، نتيجة تراجع بنحو 3.0% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة. وانعكس هذا في انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.5% في الضفة 3.0% في القطاع. ولكن دخل الفرد في الضفة شهد نمواً بمقدار 2.4% في الربع الأول 2018 مقارنة بالربع المناظر في 2017.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 5.4 نقاط مئوية بين الربعين الأول 2018 والرابع 2017 ووصل إلى 30.2% (18.3% في الضفة و49.1% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر دون الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 36% (44% بين الإناث، و34% بين الذكور).
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام خلال الربع الأول 2018 نحو 3.4 مليار شيكل، وبلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة نحو 157 مليون شيكل، وهو أقل من ربع المبلغ المتحقق في الربع السابق، بالمقابل بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 499.5 مليون شيكل.
- **المصارف:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الأول بنحو 2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 8 مليار دولار، 17% منها للقطاع العام. وبلغت أرباح المصارف نهاية الربع الأول نحو 42.3 مليون دولار، وهي أعلى بنسبة 4% من الربع الأول 2017.
- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة نحو 3.9 مليار دولار نهاية الربع الأول 2018، وهي تقريباً ذات القيمة في الربع السابق. وأغلق مؤشر القدس عند 565.57 بانخفاض 1.5% عن نهاية العام 2017 وارتفاع 5% خلال السنة بين نهاية نهاية الربع الأول 2017 ونهاية الربع الأول 2018.
- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول تضخماً سالباً (انخفاض في الأسعار) بمعدل 0.6% مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن ارتفاع في القوة الشرائية لمن يتلقون دخلهم ويصرفونه بالشيكل. أما الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فقد تراجعوا القوة الشرائية لدخلهم بنحو 0.85% و6.56% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر على التوالي وذلك نتيجة الانخفاض في معدلات الصرف مقابل الشيكل.
- **ميزان المدفوعات:** وصل عجز الميزان الجاري في الربع الأول إلى 442 مليون دولار (12% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك حصيلة عجز في الميزان التجاري (1.1 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (معظمه من تعويضات العاملين في إسرائيل) بنحو 569 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بنحو 348 مليون دولار.

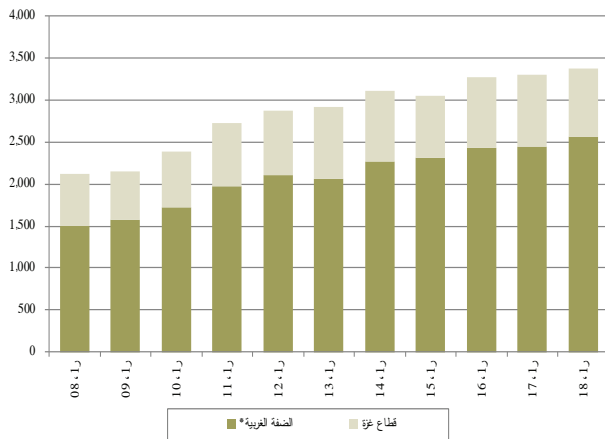
ملاحظة: غالباً ما يتم تقريب النسب الواردة في المراقب الى اقرب عدد صحيح ما عدا (نمو الناتج المحلي الاجمالي والاسعار والتضخم ومعدلات الفائدة)

المحتويات:

- ◆ **الناتج المحلي الإجمالي**
2 صندوق 1 - تقرير مستويات المعيشة في فلسطين: حوالي 31% من الاستهلاك يذهب للطعام وأقفر 40% من السكان يستهلكون أقل من ربع الإستهلاك
- ◆ **سوق العمل**
5 صندوق 2 - أثر تشغيل عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات على الأجور والبطالة في الضفة
صندوق 3 - عمالة الأطفال في فلسطين
- ◆ **المالية العامة**
11 صندوق 4 - الشيكات المعادة: 1 من كل 9 شيكات!
- ◆ **القطاع المالي المصرفي**
14 صندوق 5 - تمكن المرأة مصرفياً: 18% من المقترضين هم من الإناث
- ◆ **القطاع المالي غير المصرفي**
18 صندوق 6 - المعايير الدولية التي تحكم عمل قطاع الأوراق المالية
- ◆ **مؤشرات الاستثمار**
21 صندوق 7 - الطلب الفعلي على المساكن يعادل ثلث الطلب الكامن
- ◆ **الأسعار والتضخم**
24 صندوق 8 - المشروع الإنشائي العربي: عودة للحياة بعد النكبة والنكسة
- ◆ **التجارة الخارجية**
26
- ◆ **مفاهيم وتعريف اقتصادية استراتيجية تعويض الواردات (Import Substitution Strategy, ISS)**
28
- ◆ **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018**
30

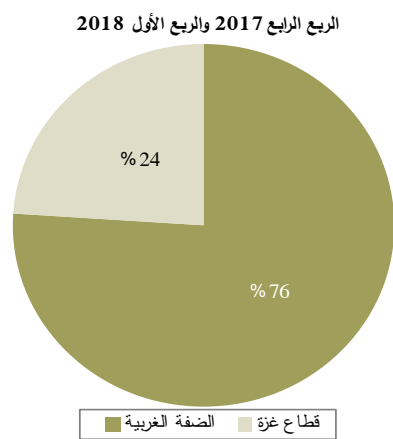
1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أرباع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)



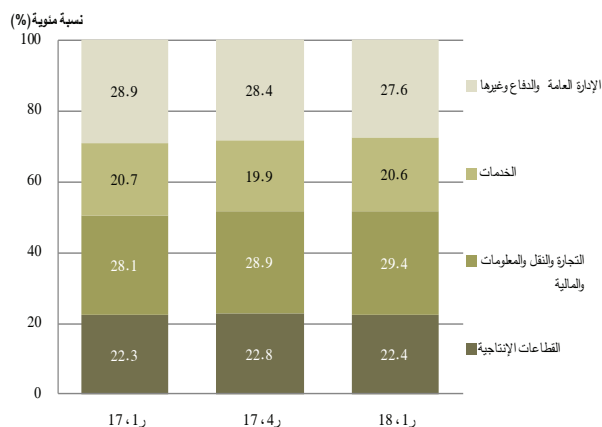
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: توزع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (بأسعار 2015 الثابتة) %



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 3-1: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 2.8% خلال الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,377.6 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزع الناتج المحلي بين 76% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزع التراجم بين 3.0% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة. أما بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر1 2018 مع ر1 2017) فلقد بلغت نسبة النمو 2.0% في فلسطين، بواقع نمو 4.8% في الضفة وتراجع 6.0% في القطاع (انظر الشكل 1-1).

أدى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 3.4% في ربع السنة الأول 2018 مقارنة مع الربع السابق. كذلك عند المقارنة بين الربعين المتناظرين انخفضت حصة الفرد بنسبة 0.7% في الربع الأول 2018 مقارنة بالربع الأول 2017 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الأول 2018	الربع الرابع 2017	الربع الأول 2017	
746.2	772.4	751.1	فلسطين
980.9	1,016.1	957.5	- الضفة الغربية
425.3	438.5	466.7	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

تسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال العقد الماضي. وتبلغ حصة قطاع غزة الآن أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. ويلاحظ من الشكل 2-1 أن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ظلت على حالها تقريباً في الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع السابق. ولكن الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية و قطاع غزة تقلصت قليلاً بين الربعين، بمقدار 22 دولار، ووصلت إلى 555.6 دولار. وبهذا فإن حصة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي لا تزال أقل من نصف حصة الفرد في الضفة الغربية (نحو 43% فقط) في الربع الأول (انظر الجدول 1-1).

بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.4 نقطة مئوية بين الربع الأول 2018 والربع الرابع 2017 نتيجة انخفاض مساهمة قطاع الصناعة والإنشاءات. في حين ارتفعت حصة قطاع الخدمات بمقدار 0.7 نقطة مئوية، وارتفعت حصة قطاعات النقل والمعلومات والمالية مقابل انخفاض في حصة قطاع الإدارة والأمن. (انظر الشكل 3-1).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2008 - 2018. رام الله، فلسطين.

صندوق 2 - تقرير مستويات المعيشة في فلسطين: حوالي 31% من الاستهلاك يذهب للطعام وأقر 40% من السكان يستهلكون أقل من ربع الإستهلاك

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر أيار من العام 2018 بنشر تقرير عن مستويات المعيشة في فلسطين للعام 2017¹. ويغطي تقرير مستوى المعيشة أرقام الإنفاق والاستهلاك والفقر للأسرة الفلسطينية. واعتمد الجهاز في هذا المسح على عينة بلغ عددها 3,739 أسرة موزعة بين الضفة والقطاع وممتوسط عدد أفراد مختلف بينهما كما يوضح الجدول 1.

جدول 1: العينة المستخدمة في مسح مستويات المعيشة، 2017

فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	
3,739	1,328	2,411	عدد أسر العينة
5.5	6.1	5.2	متوسط حجم الأسرة

بلغ المتوسط الشهري لاستهلاك الأسرة في فلسطين 946.7 دينار أردني، في حين بلغ المتوسط الشهري لاستهلاك الفرد 172 دينار، ويعكس هذا تبايناً كبيراً بين الضفة والقطاع، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد في القطاع (95 دينار) أقل من نصف استهلاك الفرد في الضفة (221 دينار). ولكن هذا التباين في الإنفاق الاستهلاكي بين الضفة والقطاع يتضاءل في استهلاك الطعام ويزيد في استهلاك المواد من غير الطعام.²

يوضح الجدول 2 أنّ الاستهلاك الكلي يتكون من الإنفاق النقدي على الطعام وعلى غير الطعام، بالإضافة إلى قيمة استهلاك العائلة من إنتاجها الذاتي من الطعام ومن غير الطعام. أمّا الإنفاق النقدي الكلي فيشمل الإنفاق النقدي على الطعام وغير الطعام، إلى جانب التحويلات النقدية والضرائب والنفقات غير استهلاكية الأخرى (مثل الفوائد والغرامات والزكاة). ويلاحظ من الجدول أنّ الإنفاق النقدي للأسرة في الضفة قريب من قيمة الاستهلاك الكلي (أقل بنسبة 0.5% فقط)، في حين تبلغ الفجوة بينهما نحو 4% في قطاع غزة. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة الإنتاج الذاتي إلى إجمالي الاستهلاك في القطاع مقارنة بالضفة (18% مقابل 15%).

جدول 2: متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين حسب المنطقة، 2017

فلسطين	قطاع غزة	الضفة الغربية	
290.4	201.3	339.6	الاستهلاك الكلي من الطعام
285.1	198.5	332.8	- الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام
5.3	2.8	6.8	- الإنتاج الذاتي من الطعام
656.2	377.5	809.8	الاستهلاك الكلي من غير الطعام
513.4	274.9	644.8	- الإنفاق النقدي على غير الطعام
142.8	102.7	165.0	- الإنتاج الذاتي من غير الطعام*
946.7	578.8	1,149.3	الاستهلاك الكلي
934.9	556.0	1,143.6	الإنفاق النقدي الكلي

* غالبيتها تشكل الإيجار المقدر للسكن المملك.

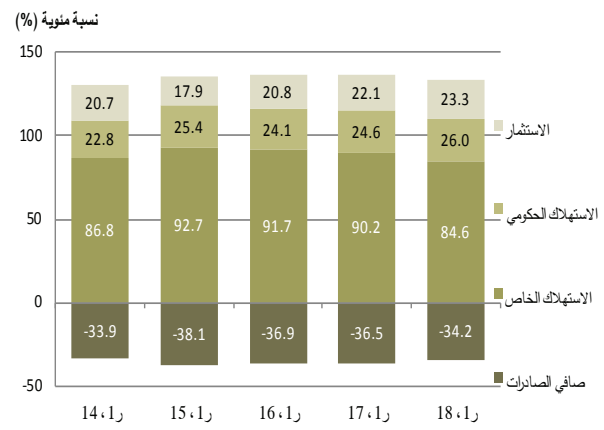
1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين.

2- يستخدم الإحصاء مصطلح "طعام" عوضاً عن "غذاء" نظراً لأن مصطلح الطعام شامل وأوسع من مصطلح الغذاء.

الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2018 والربع الأول 2017 نحو 66.8 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 2% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 67.6 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 53.4 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات) بمقدار 55.0 مليون دولار خلال الربع الأول (انظر الشكل 1-4 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



(* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

مستويات دخلها، وهو ما يشير إلى عدم قدرة، أو خوف، الأسر من زيادة إنفاقها إلى أعلى من دخلها المتاح. ومن الأسباب وراء هذا انعدام فرص الإستدانة والإقتراض من الإقارب والأصدقاء وتشدد البنوك في منح قروض بسبب ارتفاع درجة المخاطرة السياسية في القطاع.

فجوة الفقر وشدة الفقر

«فجوة الفقر» هي الفجوة بين الاستهلاك الفعلي للفقراء وخط الفقر: كم هو استهلاك الفقراء أدنى من خط الفقر؟ أو ما هي النسبة التي يجب زيادة استهلاك الفقراء بها حتى يصلوا إلى خط الفقر؟ أما مؤشر «شدة الفقر» فهو يقيس مدى التفاوت في الاستهلاك بين الفقراء أنفسهم (الوسط الحسبي لفجوات الفقر بين كافة الفقراء). وهذه المؤشرات مهمة لأنها توضح مدى حدة الفقر في المجتمع ولا تكتفي فقط بتعداد من هم أدنى أو أعلى من خط الفقر. يبين الجدول 4 أن فجوة الفقر في قطاع غزة في 2017 بلغت نحو 16%، وتدلل هذه النسبة على أنه يلزم زيادة استهلاك الفقراء بنسبة 16% من قيمة خط الفقر من أجل خروجهم من تحت خط الفقر. أيضاً توضح أرقام الجدول درجة ارتفاع شدة الفقر في القطاع، بشكل مطلق وبالنسبة إلى الضفة الغربية.

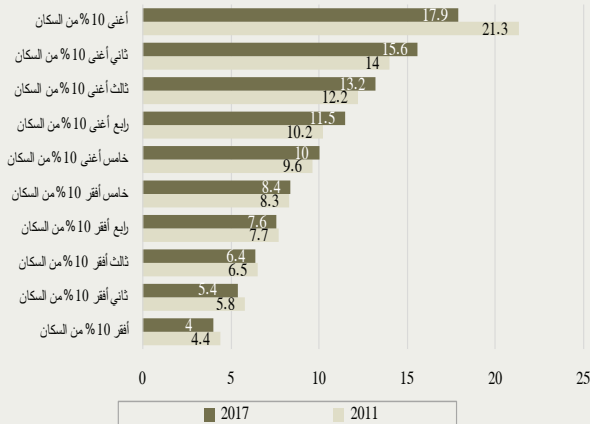
جدول 4: نسب فجوة الفقر وشدة الفقر بين الأفراد وفقاً لأهماط الاستهلاك الشهري 2011، 2017

شدة الفقر	فجوة الفقر	
	2011	2017
الضفة الغربية	3.9	2.8
قطاع غزة	9.3	15.7
فلسطين	6.0	7.9

توزيع الاستهلاك في فلسطين

يوضح الشكل 1 حصة استهلاك كل 10% من السكان من إجمالي الاستهلاك في 2011 و2017. وتوزيع الاستهلاك هو مؤشر أكثر دلالة من توزيع الدخل لإعطاء فكرة عن مستوى العدالة الاجتماعية. على الرغم من التحسن الطفيف، حيث انخفضت حصة أغنى 30% من السكان من إجمالي الاستهلاك من 47.5 في 2011 إلى 46.7 في 2017، إلا أن حصة أفقر 30% من السكان انخفضت أيضاً من 16.7% إلى 15.8% بين العامين. وما زال استهلاك أفقر 40% من السكان، لا يمثل سوى 23.4% فقط من الاستهلاك الكلي في فلسطين، وهو أقل بنقطة مئوية عن العام 2011.

شكل 1: حصة استهلاك كل فئة من السكان من إجمالي الاستهلاك (%) 2011، 2017



سلام صلاح، معهد "ماس"

مؤشر مستوى المعيشة

يبلغ استهلاك الطعام 30% من الاستهلاك الكلي في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة. وهذه نسب مرتفعة، إذ أن نسبة استهلاك الطعام إلى إجمالي الاستهلاك لا تزيد عن 20% في الدول الغنية. وبناءً على القانون الاقتصادي المثبت (قانون إنجلز) والذي ينص على أن نسبة الإنفاق على الطعام إلى إجمالي الإنفاق تتضاءل مع ارتفاع مستوى الدخل، يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة في فلسطين إلى ثلاثة مستويات:

- مستوى المعيشة الأفضل: وهو يضم العائلات التي تقل حصة استهلاك الطعام من استهلاكها الكلي عن 30%. ويقع نحو 42% من الأسر الفلسطينية في هذا المستوى.
- مستوى المعيشة المتوسط: وهو يضم العائلات التي تتراوح حصة استهلاك الطعام من استهلاكها الكلي بين 30 - 44%. ويقع نحو 44% من الأسر الفلسطينية تحت هذا التصنيف.
- مستوى المعيشة الأسوأ: وهي العائلات حيث حصة استهلاك الطعام من استهلاكها الكلي بين 45 - 100%. ويقع نحو 14% من الأسر الفلسطينية تحت هذا التصنيف.

«فقر الدخل» و «فقر الإستهلاك»

يمكن تقدير مستوى الفقر في المجتمع تبعاً لمؤشرين، فقر الاستهلاك وفقر الدخل. وتختلف نسبة الفقر في فلسطين بشكل كبير عند الحساب على ضوء الدخل أو الاستهلاك⁴. ويعود السبب في ذلك إلى عدم تأثير الاستهلاك بالضرورة بالدخل النقدي إذ يمكن أن يتم تمويل جزء من الاستهلاك من الاقتراض بمختلف أنواعه (بما فيها الشيكات المؤجلة) الذي لا يتم حسابه في الدخل. يعرض الجدول 3 نسب الفقر في فلسطين للأفراد وفق الدخل والاستهلاك خلال سنوات مختارة. لاحظ أولاً التباين الكبير بين نسبة الفقر في فلسطين تبعاً للدخل (41.1%) مقابل فقر الاستهلاك (29.2%) في 2017. ثانياً، شهدت نسبة فقر الاستهلاك انخفاضاً ملحوظاً بين 2009 و2017 في الضفة الغربية (من 19.4% إلى 13.9%)، بالمقابل ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ أيضاً (من 38.3% إلى 53%) في قطاع غزة خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى ارتفاعها في فلسطين بشكل عام. ثالثاً، أن قطاع غزة شهد مفارقة محيرة، إذ في حين انخفضت نسبة فقر الدخل فيه خلال 2009 - 2017 (من 69% إلى 68%)، فإن فقر الاستهلاك ارتفع بشكل ملحوظ (من 38% إلى 53%) خلال نفس الفترة. والسؤال هو لماذا تفاق فقر الدخل مع ارتفاع كبير في فقر الاستهلاك في قطاع غزة؟

جدول 3: نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً للدخل والاستهلاك الشهري (%)

حساب	2009	2010	2011	2017
الضفة الغربية	19.4	18.3	17.8	13.9
قطاع غزة	38.3	38.0	38.8	53.0
فلسطين	26.2	25.7	25.8	29.2
الضفة الغربية	40.9	36.2	35.6	24.0
قطاع غزة	69.3	69.3	67.1	67.6
فلسطين	51.2	48.6	47.6	41.1

ملاحظة: لم يصدر تقرير مستويات المعيشة في فلسطين في السنوات الخمس الماضية علماً بأن آخر تقرير صدر كان عن العام 2011.

من الصعب إيجاد جواب موثوق على هذا السؤال دون توفر أرقام عن تطور مصادر الدخل، وتفصيل إنفاق الأسر في قطاع غزة على الاستهلاك. ولكن اقتراب مستوى «فقر الاستهلاك» من مستوى «فقر الدخل» في القطاع يعكس بشكل عام اقتراب مستوى استهلاك الأسر في القطاع من

3- لاحظ أن انخفاض نسبة الإنفاق على الطعام إلى إجمالي الإنفاق لا يعني أن الأغنياء ينفقون أقل على الطعام بالقيمة المطلقة من الفقراء.

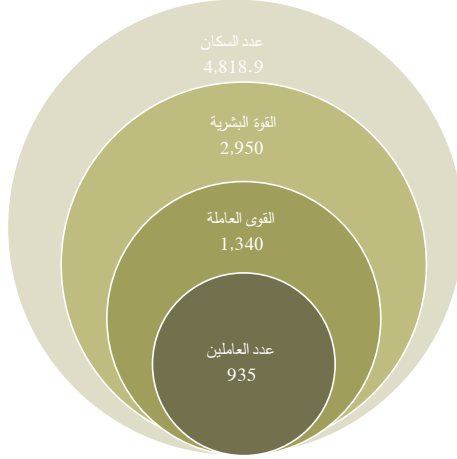
4- نسبة الفقر هي نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر. وخط الفقر هو قيمة ميزانية الحاجات الأساسية والاحتياجات الأخرى (كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والأثنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل).

2- سوق العمل^{1,2}

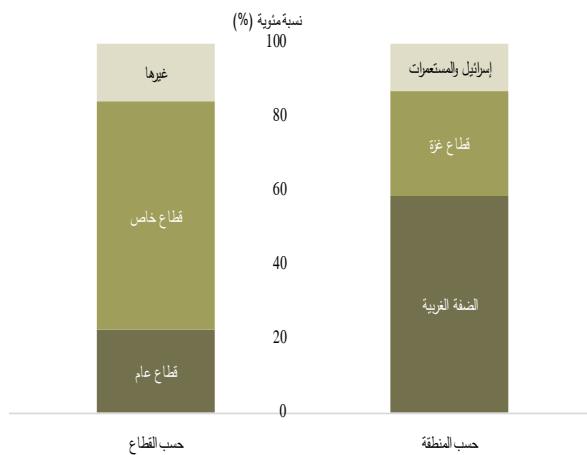
توزيع العمالة

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 2.3% بين الربع الرابع 2017 والربع الأول 2018، ووصل إلى 935 ألف. وتوزع هؤلاء حسب مكان العمل بين 59% في الضفة و28% في القطاع و13% (أو نحو 121 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2018، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 38% في قطاع غزة. (انظر الشكل 2-2). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العاملين في القطاع العام، إلا أنها لا تزال أعلى في بلاد عربية مجاورة، حيث تبلغ نسبة التشغيل في القطاع العام في الأردن 45% ومصر 26%.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الأول 2018)، ألف شخص



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الأول 2018



بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 2,950 ألف شخص في الربع الأول 2018. أما القوى العاملة (أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدّين للعمل)، فلقد بلغ 1,340 ألف. وتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات، مع عدد السكان الكلي، في الربع الأول 2018.

يُلاحظ من الشكل (1-2) أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني، أو عدد أفراد القوى العاملة إلى عدد أفراد القوى البشرية، والتي تعبر عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل، وصلت إلى 45% تقريباً. وهي مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%، ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية³. وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل، كما تم نقاشه في الصندوق رقم 2 في المراقب عدد 51.

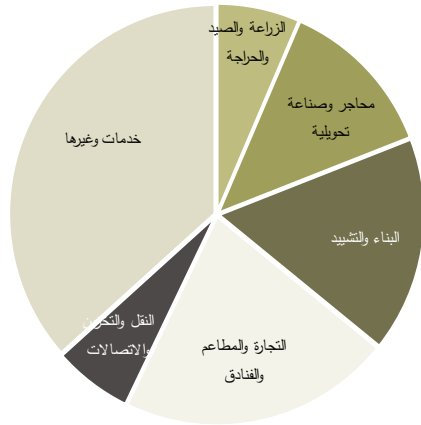
معدل الإعاقة

وتعكس هذه الأرقام معدل إعالة مرتفع، وهو المعدل الذي يقيس مستوى العبء الملقى على الأفراد في عمر العمل، مقارنة مع عدد السكان ككل. هناك معدلين للإعالة، سكاني واقتصادي. يقاس معدل الإعالة السكاني بتقسيم مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأقل على عدد السكان داخل القوى البشرية (أي الأفراد الذين تبلغ أعمارهم أعلى من 15 سنة). بلغ هذا المعدل 65% في فلسطين عام 2017. وهذا يعني أن كل 100 شخص في القوى العاملة، يعيلون أنفسهم بالإضافة إلى 65 شخص آخرين من الأطفال. ومعدل الإعالة هذا قريب من متوسط معدلات الإعالة في المنطقة والذي يبلغ حسب البنك الدولي 58%.

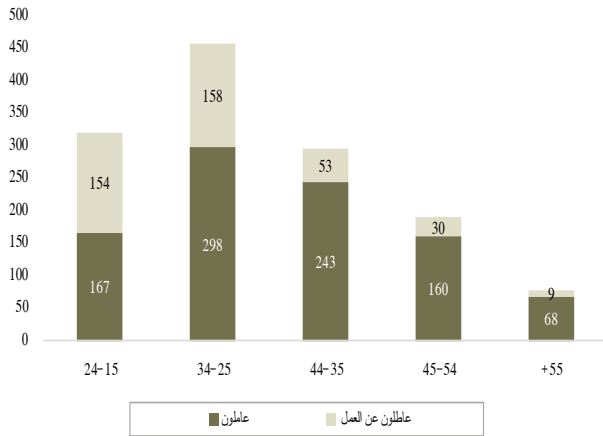
أما معدل الإعالة الاقتصادي فهو يقيس عبء الإعالة الملقى على كاهل العاملين بالنسبة إلى بقية السكان. ويقاس من خلال تقسيم مجموع السكان الذين تقل أعمارهم عن 15، بالإضافة إلى الأفراد خارج القوى العاملة، والعاطلين عن العمل، على عدد العاملين. ويبلغ معدل الإعالة الاقتصادي 4% في فلسطين في العام 2017. وهذا يعني أن لكل 100 شخص من العاملين في فلسطين، هناك 400 شخص لا يعملون، وبالتالي يحتاجون إلى إعالة. وهذا معدل مرتفع بشكل ملحوظ.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين
2- أشرفت على تحرير قسم سوق العمل والصندوقين 2 و3 الدكتورة سامية البطمة، جامعة بيرزيت. واستفاد هذا الجزء من المراقب من دعم مادي من منظمة العمل الدولية (ILO) بهدف تطوير تحليلات سوق العمل الفلسطيني وزيادة معرفة أصحاب القرار والجمهور بمواصفات ومشكلات هذا القطاع.
3- قاعدة بيانات البنك الدولي.

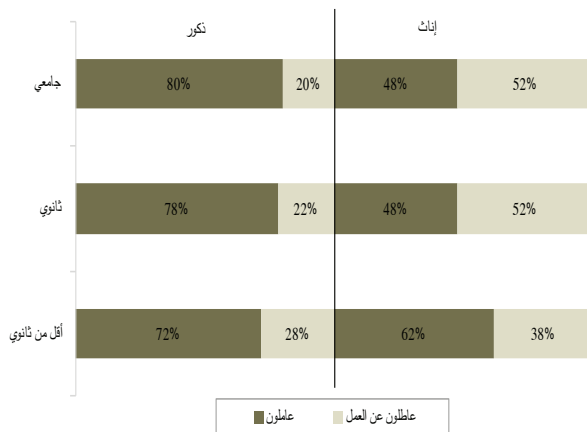
شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الأول 2018 (نسبة مئوية %)



شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الأول 2018)



شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الأول 2018)



بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الأول 2018 نحو 37% (56% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 22% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 5% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 22%، و20% على التوالي (انظر الشكل 2-3).

البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين نحو 405 ألف شخص في الربع الأول 2018. أما معدّل البطالة (أي نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 30.2% في الربع الأول 2018، وهو أعلى بنحو 3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2017، وأعلى بـ 5.4 نقاط مئوية عن الربع السابق. ولقد جاء الارتفاع في معدّل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاعها في قطاع غزة. إذ ارتفعت البطالة بين الإناث والذكور في قطاع غزة بين الربعين، في حين انخفضت بين الإناث في الضفة الغربية وبقّت على حالها تقريباً بين الذكور (انظر الجدول 1-2).

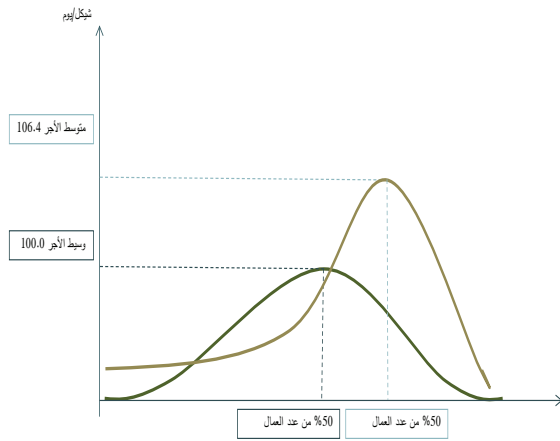
جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

	ر1، 2018	ر4، 2017	ر1، 2017	
الضفة الغربية	15.9	11.1	15.8	ذكور
	28.7	24.6	30.8	إناث
	18.3	13.6	18.7	المجموع
قطاع غزة	41.1	35.1	32.8	ذكور
	71.5	65.9	67.4	إناث
	49.1	43.0	41.2	المجموع
فلسطين	25.0	19.8	22.0	ذكور
	48.9	43.6	47.0	إناث
	30.2	24.8	27.2	المجموع

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين التالي: (1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 48%، (72% للإناث، 43% للذكور). وهذا يؤثر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

(2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الأول 2018 نحو 28% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما بلغ 20% عند ذوي التعليم الجامعي. أما بالنسبة للإناث فإنّ معدّل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 52% مقابل 38% بين اللواتي

الشكل 2-6 رسم توضيحي للفارق بين متوسط ووسيط الأجر



ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 6.2 شيكل بين الربع الرابع 2017 والربع الأول 2018، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 4.3 شيكل) وارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (10.7 شيكل) وارتفاعه في قطاع غزة (0.1 شيكل).

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الأول 2018 نحو 36% (44% بين الإناث، و34% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 808 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 16% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 80% في قطاع غزة (انظر جدول 2-3).

عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الأول 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق (2.7% مقارنة مع 3.2%). بلغت عمالة الأطفال في الربع الأول 2018، 3.7% في الضفة الغربية مقابل 1.2% في قطاع غزة. (انظر صندوق رقم 3 لمزيد من التحليل حول عمالة الأطفال في فلسطين).

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الأول 2018

الضفة الغربية	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكال)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	189	46	235	19	18	37	1,183	951	1,074
قطاع غزة	90	18	108	76	10	86	701	631	693
فلسطين	279	64	343	95	28	123	800	838	808

حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5 وراجع الصندوق رقم 1 في العدد 52 من المراقب الاقتصادي الربعي والذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث مع ارتفاع تعليمهن يعود على الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة المتعلمات في سوق العمل).

الأجور

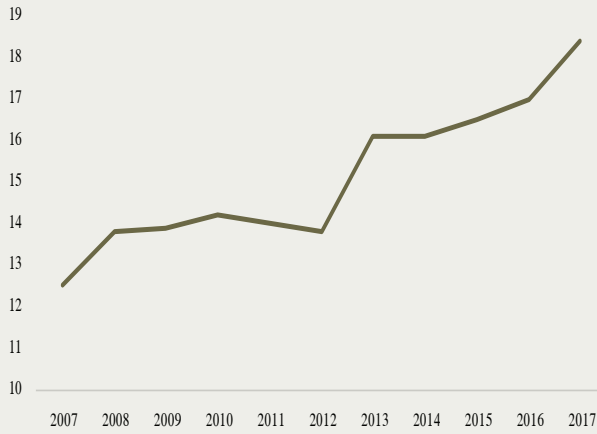
بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 119.8 شيكل في الربع الأول 2018. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2). تشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط أكثر دلالة من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض. ومن الملفت للنظر أن وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية. (انظر الشكل 2-6 لتوضيح الفرق بين المؤشرين).

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2018) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	106.4	100.0
قطاع غزة	62.1	40.5
إسرائيل والمستعمرات	242.5	250.0
المجموع	119.8	100.0

صندوق 2 - أثر تشغيل عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات على البطالة والأجور في الضفة الغربية

شكل 1: نسب تشغيل العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات 2007 - 2017 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة، 2007 - 2017.

شكل 2: توزيع العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات حسب مستويات التعليم (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2007 - 2017.

شكل 3: معدلات البطالة للعمالة الماهرة والعمالة الأقل مهارة للذكور في الضفة الغربية



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2007 - 2017.

يتناول هذا الصندوق تأثير تشغيل عمال الضفة في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات على سوق العمل في الضفة الغربية، عبر التركيز بشكل خاص على نسب البطالة ومعدلات الأجور. ويهدف الصندوق إلى استكشاف ما إذا كان هناك علاقة بين عمل هؤلاء العمال في الاقتصاد الإسرائيلي ومستويات البطالة والأجور، ومدى أهمية هذه العلاقة. يستثني الصندوق قطاع غزة من التحليل نظراً لأن تشغيل فلسطيني قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي متوقف منذ عام 2006.

يعرض الشكل 1 نسب تشغيل الفلسطينيين من الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات من إجمالي التشغيل. ويوضح أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً منذ العام 2007، حين كان عدد العاملين هناك 61,297 عامل وعاملة، ليصل إلى حوالي خمس العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية، أي 122,500 عامل وعاملة عام 2017. والغالبية الساحقة من هؤلاء العمال هم ذكور، حيث تصل نسبتهم إلى 99%. كما يشكّل الذكور العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات 20% من مجموع الذكور العاملين في الضفة الغربية، أما الإناث العاملات في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات فيشكّلن أقل من 1% من مجموع الإناث العاملات في الضفة الغربية.

يوضح الشكل 2 أن معظم عمال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات هم من العمالة الأقل مهارة. والمهارة هنا يتم تعريفها على أساس التحصيل العلمي، فمن لديه 13 سنة تعليم أو أكثر يعتبر من ضمن العمالة الماهرة، أما العمال الذين لديهم 12 سنة تعليم فأقل يعتبرون من العمالة الأقل مهارة. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من عمال الضفة في الاقتصاد الإسرائيلي هم من العمال الأقل مهارة، إلا أن نسبة العمال المهرة العاملين هناك ارتفعت في السنوات القليلة الماضية. إذ تضاعفت هذه النسبة من 7% عام 2010 إلى 15% عام 2017.

تشغيل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي ومستويات البطالة في الضفة الغربية

يظهر في الشكل 3 أن معدل بطالة الذكور في الضفة الغربية، لكل من فئتي العمالة الماهرة والأقل مهارة، تراجعت منذ العام 2012. كما أن فجوة البطالة بين العمالة الماهرة والأقل مهارة تقلصت على مدى السنوات القليلة الماضية، وشهدت العمالة الأقل مهارة انخفاضاً أكبر في معدّل البطالة من العمالة الماهرة. وهذا يمكن أن يعود لزيادة أعداد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بشكل عام على مدى السنوات القليلة الماضية. فعلى الرغم من زيادة نسبة العمال المهرة ضمن مجمل العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أن الغالبية العظمى لهؤلاء العمال هم من غير المهرة. لذلك فإن مشاركة عدد أكبر من العمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل، يمكن أن يكون قد ساهم في تخفيض مستويات البطالة. ولفحص ما إذا كان هناك تأثير ما للعمل في الضفة الإسرائيلي والمستعمرات على خفض معدلات بطالة الذكور في الضفة الغربية، قمنا بتحليل معامل الانحدار لهذين المؤشرين معاً.

تُظهر نتائج تحليل الانحدار، والتي تحاول استكشاف ما إذا كان هناك ترابط ما بين تشغيل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات ومستويات البطالة في الضفة الغربية، أن زيادة تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل بنسبة 1% ترافق مع انخفاض معدّل البطالة

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الذي يتناول تأثير أجور عمال الضفة العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي على مستويات الأجور في الضفة الغربية، بأن ارتفاع أجور هؤلاء العمال بنسبة 1% يتوافق مع ارتفاع مستوى أجور العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة 0.08%. بعبارة أخرى، أن الزيادة بنسبة 10% في أجور عمال الضفة في إسرائيل تترافق مع زيادة بنسبة 1% تقريباً في أجور العمال في الضفة الغربية. وهذا لا يعني بأن هناك علاقة سببية بين المؤشرين، ولكن يعني بأن حركتهما مرتبطة معاً، وهي علاقة موجبة، أي أن ارتفاع مستوى أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات مرتبط بارتفاع أجر العمال في الضفة الغربية. وإذا أخذنا الزيادة الفعلية في أجور عمال الضفة في إسرائيل بنسبة 68% بين 2007 و2016 (من 130 شيكل إلى 218 شيكل/يوم) فإن هذا يتوافق مع، حسب معامل الانحدار، ارتفاع في أجور العمال في الضفة الغربية بنسبة 7% تقريباً خلال الفترة. وهذا في الواقع مستوى تأثير ضعيف نسبياً، على الرغم من أنه أقوى من تأثير تشغيل عمال الضفة في إسرائيل على مستوى البطالة الذي تناولناه سابقاً. ويمكن توضيح هذا الأثر على الشكل التقريبي التالي: إن أقل من ربع زيادة أجور عمال الضفة غير المهرة العاملين في الضفة الغربية خلال 2007 - 2016، والتي بلغت نحو 30%، جاء بتأثير زيادة أجور عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات.

ويمكن أن نعزو ضعف العلاقة بين مستويات الأجور في إسرائيل والمستعمرات وتلك الموجودة في الضفة الغربية جزئياً إلى أن نسبة المشتغلين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات منخفضة نسبياً (18% عام 2017). كما أن فترات عمل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي تبقى متأرجحة وغير مستقرة، إذ أنها لا تحتكم فقط للموسمية، ولكن أيضاً لاعتبارات أمنية إسرائيلية والإغلاقات المتكررة، مما يعني أن اعتمادية العامل الفلسطيني على استقرار العمل في إسرائيل والمستعمرات واستدامة مثل هذا الأجر تبقى ضعيفة. لهذا السبب يبدو أن التوتر الدائم في استقرار العمل في إسرائيل يخفف كثيراً من تأثير الأجور المرتفعة للعمل في إسرائيل على مستويات الأجور في الضفة الغربية. هذا بالإضافة إلى أن فرق الأجور الصافي يمكن أن يكون أقل بكثير من فرق الأجور الإسمي بسبب تكاليف المواصلات العالية والمدفوعات للسماسرة والساعات الطويلة خارج المنزل التي يتحملها العاملون في إسرائيل. كل هذا يقود إلى الاستنتاج بأن العناصر الداخلية في الاقتصاد الفلسطيني، التي تؤثر على عرض العمل والطلب عليه، تلعب دوراً أكبر في تحديد مستويات الأجور في الضفة الغربية.

في الضفة الغربية بنسبة 0.02%. وهذا يعني أن زيادة تشغيل عمال الضفة في إسرائيل بنسبة 10% يتوافق مع انخفاض البطالة في الضفة الغربية بنسبة طفيفة تبلغ 0.2%. وهذه النتيجة لا تدعي وجود علاقة سببية بين عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات ومستويات البطالة في الضفة الغربية، ولكن توضح إمكانية وجود توافق بين حركة هذين المؤشرين. وبناء عليه، يمكننا الاستنتاج أن زيادة عدد عمال الضفة العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي بأكثر من 60% على مدى السنوات العشرة الماضية (من حوالي 70 ألف عامل فلسطيني عام 2008 إلى 120 ألف عامل عام 2017) تترافق مع انخفاض معدل البطالة بنسبة 1.2% في الضفة الغربية فقط.

يؤكد التحليل السريع السابق على أن هناك علاقة عكسية بين معدلات تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات وبين مستويات البطالة، ولكنها علاقة غير قوية. وضعف هذه العلاقة يدفع إلى الاستنتاج بأن السياسات الجذرية لمعالجة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني تتطلب التركيز على خلق فرص العمل الداخلية قدر المستطاع، خصوصاً وأن التجارب السابقة تؤكد على التذبذب الحاد والمفاجئ في أعداد العمال الذين يسمح لهم بالعمل في إسرائيل، وأن عدد تصاريح العمل مرهون بظروف الإقتصاد الإسرائيلي، فضلاً عن استخدام إسرائيل لتصاريح العمل كأداة ضغط سياسية على الطرف الفلسطيني.

تأثير معدلات الأجور لعمال الضفة في الاقتصاد الإسرائيلي على الأجور في الضفة الغربية

الأجور المرتفعة نسبياً في إسرائيل كانت وما زالت مصدر جذب للعمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي. وكما يظهر في جدول 1، فإن متوسط أجور العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات أعلى من تلك السائدة في الضفة الغربية بنسبة 60% تقريباً. كما يمكن ملاحظة أن الفرق بين أجور العمال المهرة وغير المهرة العاملين في الضفة الغربية أعلى من الفرق بين أجور هاتين الفئتين عند عملها في الاقتصاد الإسرائيلي والمستعمرات. كما نلاحظ أن أجر العمال غير المهرة العاملين في إسرائيل أعلى في بعض السنوات من أجر العمال المهرة العاملين هناك أيضاً (مثلاً في 2013 و2016). والسبب في هذا أن التعليم ليس شرطاً أو مؤهلاً مهماً لعمل عمال الضفة في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يعمل هؤلاء في قطاعات لا تتطلب، ولا تجزي، المؤهلات العلمية.

جدول 1: مستوى الأجور في الضفة الغربية مقابل الأجور في إسرائيل والمستعمرات لعمال الضفة حسب التعليم (شيكال/يوم)

الفرق (4-3)	عمالة ماهرة في الضفة الغربية (4)	عمالة غير ماهرة في الضفة الغربية (3)	الفرق (2-1)	عمالة غير ماهرة في الاقتصاد الإسرائيلي (2)	عمالة ماهرة في الاقتصاد الإسرائيلي (1)	
29	98	69	14	129	143	2007
28	102	74	5	138	143	2008
33	112	79	12	147	159	2009
41	114	73	10	157	167	2010
36	110	74	6	162	168	2011
39	114	75	-8	171	163	2012
35	113	78	-11	177	166	2013
33	115	82	2	188	190	2014
36	120	84	2	199	201	2015
33	123	90	-3	218	215	2016

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2007 - 2016.

صندوق 3 - عمالة الأطفال في فلسطين

شكل 1: نسب تشغيل الأطفال في الفئة العمرية 10 - 17 سنة في سوق العمل الفلسطيني 2008 - 2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2008 - 2017.
ملاحظة: تم حسابها في معهد "ماس"

تُبرز بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أنّ نسب تشغيل الأطفال أعلى في الضفة الغربية (5.5%) منها في قطاع غزة (1.9%). ويأتي شمال الضفة الغربية في المرتبة الأولى في معدلات تشغيل الأطفال، حيث تصل نسب تشغيل الأطفال في محافظة طوباس مثلاً 9.5% ونابلس 7.4%. وجاء جنوب الضفة في المرتبة الثانية، إذ وصل المعدل في محافظة الخليل إلى 6.3% مقارنة مع 1.8% فقط في محافظة رام الله والبيرة. والغالبية العظمى من الأطفال العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات منهم إلى 3.5% فقط.

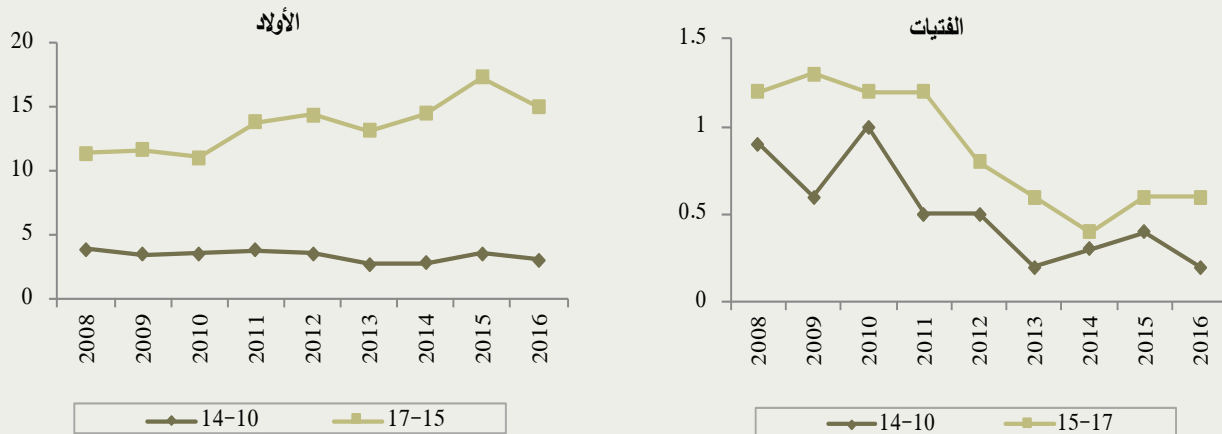
المفارقة الفلسطينية

غالبا ما يرتبط تشغيل الأطفال بمعدلات الفقر ونسب التسرب من المدارس، حيث أنّ ارتفاع معدلات الفقر ونسب التسرب يمكن أن تؤدي

تشغيل الأطفال هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة، وتدل زيادة معدلات تشغيل الأطفال على تفاقم مشاكل ذلك المجتمع، حيث من المفترض أن يتواجد الأطفال على مقاعد الدراسة وليس في سوق العمل. والطفل، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء المبني على تعريف الأمم المتحدة، هو الشخص الذي يقل عمره عن 18 عاماً. وفي الحالة الفلسطينية، فإنّ قانون العمل يحظر عمل الأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة، وهو ما يتوافق مع حقوق الأطفال كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية. ولكنّه يسمح للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 17 سنة بالعمل حسب شروط معينة. على سبيل المثال، لا يسمح تشغيلهم بالمهن الخطرة مثل صناعة الأدوية أو الكيماويات، أو بالأشغال التي تتطلب حمل الأوزان الثقيلة، أو العمل إلى أوقات متأخرة ليلاً. وهذا الصندوق هو محاولة لرصد التطورات فيما يتعلق بمعدلات تشغيل الأطفال حسب مؤشرات ديمغرافية متعددة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات القليلة الماضية، وإلقاء الضوء على أهم عاملين يرتبطان بشكل وثيق بتشغيل الأطفال، وهما الفقر والتسرب من المدارس.

كما يُظهر الشكل 1 فإنّ هناك تذبذباً طفيفاً في معدّل تشغيل الأطفال، أي نسبة الأطفال العاملين إلى إجمالي عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة وتزيد على 10 سنوات، حول متوسط عام يبلغ 4% في السنوات القليلة الماضية. وإذا ما دققنا في البيانات (الشكل 2)، نرى بأنّ أعلى نسب لتشغيل الأطفال ترتبط بفئة الذكور الذين تقع أعمارهم ما بين 15 - 17 عاماً، وهي الفئة التي يسمح قانون العمل الفلسطيني لها بالعمل. ولقد ارتفعت نسبة تشغيل هؤلاء من حوالي 11% عام 2008 إلى 15% عام 2016. وعند مقارنة نسب تشغيل الأولاد في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تلك الموجودة في الأردن مثلاً، نجد أنّ نسب تشغيل الأولاد في الفئة العمرية 15 - 17 سنة في الضفة والقطاع أعلى من تلك الموجودة في الأردن، حيث وصلت في الأردن إلى 8.6% عام 2016.¹ كما نلاحظ من الشكل 2 أنّ نسب تشغيل الفتيات في الضفة والقطاع، للفئتين العمريتين 10 - 14 سنة و 15 - 17 سنة، منخفضة نسبياً مقارنة بالأولاد، وهي في تناقص عبر الزمن.

شكل 2: معدلات تشغيل الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة للفئات العمرية 10-14 و 15-17 سنة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح العمل 2008 - 2016.

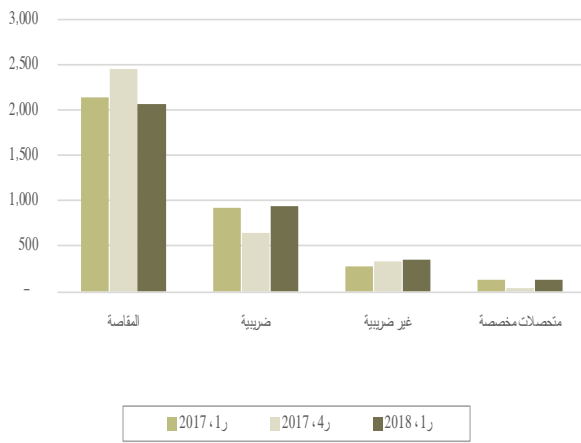
1- منظمة العمل الدولية ومركز الأبحاث الإستراتيجية، مسح تشغيل الأطفال في الاردن - 2016، التقرير التحليلي، 2017.

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

شهد الربع الأول من العام 2018 انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 15% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3,687.4 مليون شيكل.² ويعزى ذلك إلى التراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية خلال هذا الربع بنحو 69%، لتبلغ حوالي 276.9 مليون شيكل، كذلك أيضاً تراجع إيرادات المقاصة بنحو 15% لتبلغ نحو 2,079.2 مليون شيكل، في مقابل ارتفاع إيرادات الجباية المحلية 39% خلال نفس الفترة لتبلغ 1,426.1 مليون شيكل، تحديداً الإيرادات الضريبية منها (انظر الشكل 1-3).

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



وشكلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 109% من الإنفاق العام الفعلي خلال هذا الربع مقارنة بنحو 130% خلال الربع السابق. بالمقابل شكلت هذه الإيرادات نحو 93% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 110% خلال الربع السابق.

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017		2018
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
لدعم الموازنة	640	712.9	157
- منح عربية	113	205.5	140.6
- منح أخرى	527	507.4	16.5
التمويل التطويري	217.5	178	119.9
إجمالي المنح والمساعدات	857.5	890.9	276.9

النفقات العامة

انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول من العام 2018 بنحو 18% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 3,380.3 مليون شيكل، نتيجة انخفاض معظم بنود النفقات خلال هذا الربع. فقد تراجعت

1- مصدر البيانات في هذا الجزء من المراقب هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.
2- تجدر الإشارة أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الأول 2018 بلغ نحو 95 مليون شيكل مقارنة بنحو 53 مليون شيكل في الربع السابق.

إلى ارتفاع معدلات تشغيل الأطفال. ولكن في الحالة الفلسطينية، فإن معدلات تشغيل الأطفال في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، على الرغم من أن نسب الفقر في الضفة الغربية (24%) أقل بكثير منها في قطاع غزة (68% بناءً على الدخل). أمّا فيما يتعلق بنسب التسرب من المدارس، فإنّ نسب التسرب من المدارس بلغت 1.5% في قطاع غزة و0.8% في الضفة الغربية في العام 2016.

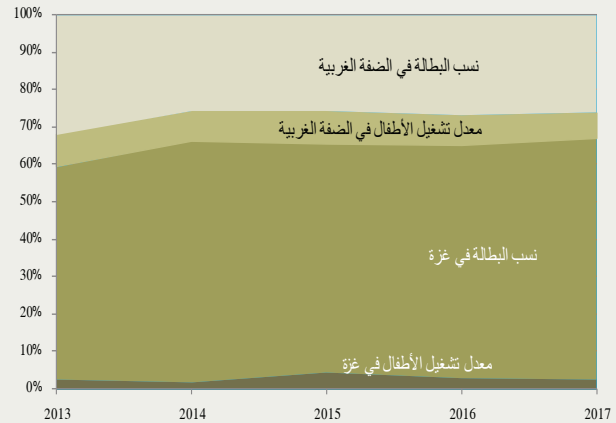
جدول 1: معدلات تشغيل الأطفال ومعدلات الفقر ونسب تسرب الأطفال من المدارس في الضفة والقطاع

قطاع غزة	الضفة الغربية	
معدلات تشغيل الأطفال (2016)	5.5%	1.9%
نسب التسرب من المدارس (2016)	0.8%	1.5%
معدلات الفقر (2017)	24%	68%

المصدر: بيانات التشغيل والفقر من الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات التسرب من الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم.

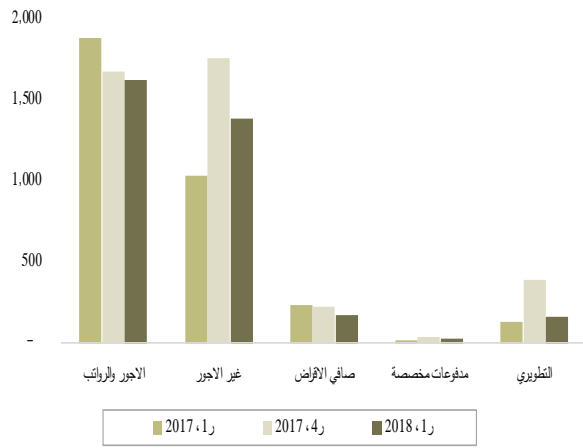
من المفترض، على ضوء معدلات الفقر والتسرب من المدارس، أن يكون معدل تشغيل الأطفال في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، ولكن العكس هو واقع الحال. فما هو تفسير ارتفاع نسب تشغيل الأطفال في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة؟ أحد العوامل التي يمكن أن تفسر هذه المفارقة يتمثل في توفر فرص العمل، أي أنّ فرص الأطفال للحصول على عمل ترتبط عكسياً مع معدلات البطالة للبالغين. فكلما ارتفعت معدلات البطالة في أوساط البالغين، كلما كان التنافس على إيجاد عمل أعلى، وكلما قلّت فرص الأطفال في إيجاد عمل. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل 3، حيث يمكن ملاحظة أن الانخفاض الطفيف في البطالة في أوساط البالغين في القطاع في عامي 2014 و2015 ترافق مع ارتفاع في معدل تشغيل الأطفال.

شكل 3: معدلات تشغيل الأطفال ومعدلات البطالة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013 - 2017

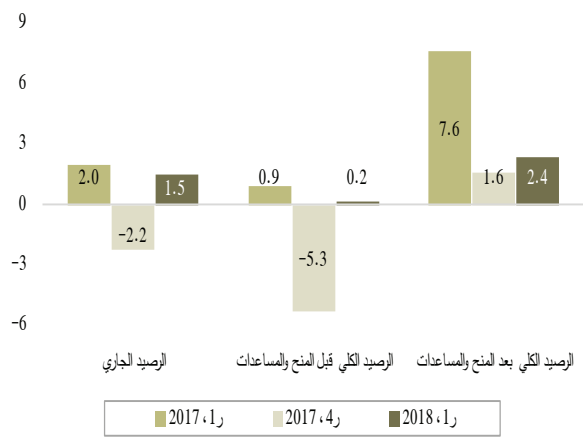


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قاعدة بيانات مسح العمل، 2013 - 2017.

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



هذا حوالي 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي³ وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي (57%) ودين خارجي (43%). كما بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 43.1 مليون شيكل، منها نحو 98% فوائد على الدين المحلي والباقي (1.4 مليون شيكل) فوائد على الدين الحكومي الخارجي (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017		2018
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
الدين الحكومي المحلي	5,291	5,224	4,913.9
- المصارف	5,238.7	5,171.7	4,863.1
- مؤسسات عامة	52.3	52.3	50.8
الدين الحكومي الخارجي	3,818.1	3,625.7	3,674.1
الدين العام الحكومي	9,109.1	8,849.7	8,588
الفوائد المدفوعة	93.7	57.2	43.1
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	18.6%	17.5%	16.6%

* ملاحظة: تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة أثر سعر الصرف.

3- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومة بالدولار قد انخفضت نهاية الربع الأول 2018 بنحو 3.7% مقارنة بنهاية الربع السابق، لتبلغ حوالي 2,448.8 مليون دولار.

الأجور والرواتب بنسبة 3%، لتبلغ حوالي 1,626 مليون شيكل، كذلك تراجعت نفقات غير الأجور بنحو 21% لتبلغ حوالي 1,390.8 مليون شيكل. وانخفض أيضاً الإنفاق على بند صافي الإقرض بنحو 23%، ليبلغ 177.3 مليون شيكل خلال هذا الربع، كما انخفض الإنفاق التطويري بنحو 60%، ليبلغ 160.8 مليون شيكل (انظر الشكل 2-3).

وشكل الإنفاق العام الفعلي نحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 32% خلال الربع السابق. كذلك شكّل الإنفاق الفعلي نحو 85% من الإنفاق المستحق (أساس الالتزام) خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 83% خلال الربع السابق.

المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المتزمتة على الحكومة خلال الربع الأول 2018 حوالي 499.5 مليون شيكل، مقارنة بنحو 809.8 مليون شيكل خلال الربع السابق. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 13% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. إذ بلغت متأخرات الأجور والرواتب 132.3 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 262.8 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 82.4 مليون شيكل، كذلك بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة 104.3 مليون شيكل، فيما قامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 82.3 مليون شيكل من متأخرات الأرصاات الضريبية. تجدر الإشارة أن الحكومة قد قامت خلال هذا الربع بسداد حوالي 233.1 مليون شيكل من متأخرات سابقة (انظر الجدول 2-3).

جدول 2-3: المتأخرات المتزمتة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2017		2018
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
إرجاعات ضريبية	84.1	(23.3)	(82.3)
الأجور والرواتب	111.5	116.8	132.3
نفقات غير الأجور	292.1	560.3	262.8
النفقات التطويرية	59.3	155.4	82.4
مدفوعات مخصصة	115.5	0.6	104.3
إجمالي المتأخرات	662.5	809.8	499.5

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الأول 2018 إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 30.2 مليون شيكل. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تعزيز هذا الفائض ليصبح بقيمة 307.1 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام بلغ 602.5 مليون شيكل، وساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 325.6 مليون شيكل خلال نفس الفترة (انظر الشكل 3-3).

الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي نهاية الربع الأول من العام 2018 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 8,588 مليون شيكل. ويمثل

صندوق 4 - الشيكات المعادة: 1 من كل 9 شيكات!

العام 2017، وهي تشتمل على 13 مادة، منها ما يتعلق بما يجب على المصارف أن تلتزم به، مثل الاستعلام والبحث عن العميل الذي يطلب دفتر شيكات، والتزام المصارف بتعليمات خاصة للتسويات من خلال نظام محوسب والتبليغ الفوري عن الشيكات الموقوفة والمفقودة والمعادة.

نظام «نشام»

أنشأت سلطة النقد نظاماً محوسباً (نظام الشيكات المعادة- نشام) يرمي إلى الحد من ظاهرة الشيكات المعادة. ويتم تصنيف كافة عملاء المصارف في هذا النظام بين A و D، بحسب عدد المرات التي يتم فيها إعادة الشيكات الصادرة منهم (A تصنيف العميل الذي لا يعاني من أية إشكالات، B للعميل الذي أصدر أقل من خمسة شيكات معادة ويتم وضعه تحت المراقبة لمدة عامين، وصولاً إلى تصنيف D - أحمر مشع للعميل الذي أصدر أكثر من 15 شيك معاد والذي يحرم من الحصول على دفتر شيكات لمدة ثلاثة أعوام. ويطلق على قائمة المصنفين تحت D اسم «القائمة السوداء»). وبذلك تم تأسيس قاعدة بيانات شاملة عن العملاء يمكن أن تساعد المصارف في ضبط ظاهرة الشيكات المعادة. ولكن الأرقام الواردة في الجدول 1 توضح أن ظاهرة الشيكات المعادة لم تتراجع على الرغم من إجراءات سلطة النقد وجهود المصارف. إذ بلغت الزيادة في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بين 2012 و 2017 نحو 45% وهي نسبة قريبة من الزيادة في عدد الشيكات المعادة خلال نفس الفترة (41%). لا بل إن الزيادة في قيمة الشيكات المعادة (70%) كانت أعلى من الزيادة في قيمة شيكات التقاص (57%) خلال الفترة.

سوء نية أم سوء تقدير؟

تتعدد الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الشيكات المعادة نتيجة عدم توفر رصيد كافٍ لها. ولا شك أن تردّي الوضع الاقتصادي وشح السيولة يلعبان دوراً مهماً، إلى جانب سوء التقدير والتخطيط لدى مُصدري هذه الشيكات. ويلاحظ أن جزءاً كبيراً من الشيكات المعادة هي مبالغ ضئيلة لصالح تجار يزودون العائلات بمواد أو تجهيزات استهلاكية. إذ يعود 47% من الشيكات المعادة في العام 2016 إلى قطاع المنشآت الصغيرة. كما أن 27% من مصدري الشيكات المعادة هم من الموظفين. ونادراً ما يكون الاحتيال هو السبب وراء الشيكات المعادة. إذ على الرغم من أن عدد المصنفين حسب نظام سلطة النقد ضمن الفئات من B إلى C بلغ أكثر من 140 ألف شخص في العام 2016، إلا أن 6,500 من هؤلاء، أو 5% فقط، مسجلون في القائمة السوداء.

الشيكات المرتجعة والشيكات الآجلة¹

هناك علاقة وثيقة بين الشيكات المعادة والشيكات الآجلة. ويحظر عدد من الدول إصدار الشيكات الآجلة، أي تلك التي يوجد فترة زمنية بين تاريخ إصدارها وموعد استحقاقها. إن سهولة الحصول على السلع بواسطة الدفع المؤجل بشيك، وعدم مواءمة مصدر الشيك (فرد عادي أو تاجر) بين دخله والالتزامات التي تقع على عاتقه، تفسّر جزءاً من انتشار ظاهرة العجز عن السداد. ولا شك أن انتشار الحمى الاستهلاكية وتأثير الدعايات التجارية والأتمات الاستهلاكية تلعب دوراً هاماً في هذا المجال.

تقوم الشيكات مقام النقود وهي وسيلة التداول الأكثر شيوعاً بين الوسائل غير النقدية. والشيك هو أداة التزام بالدفع في موعد محدد. ولكن هذا الالتزام يمكن عدم الوفاء به ومخالفته من قبل المتعاملين وهو ما يؤدي إلى «رجوع الشيك»، وغالباً ما يحدث هذا بسبب عدم توفر رصيد كافٍ في حساب مُصدر الشيك. ويعتبر التشريع الفلسطيني إصدار شيك دون رصيد من الجرائم العمدية.

تعاني الدول المختلفة من مشكلة الشيكات المعادة، ويطلق عليها اسم «عدم كفاية الرصيد» (NSF) في اللغة المصرفية. ويختلف انتشار هذه الظاهرة من اقتصاد إلى آخر، ففي بعض الدول لا تتجاوز نسبة الشيكات المعادة 1% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة، وفي البعض الآخر يصل إلى 7%. وبلغت النسبة في السنوات الخمس الأخيرة في الأردن 3.5% في حين لم تتجاوز 1% في أبو ظبي، وهي في تراجع في البلدين.

يوضح الجدول 1 أن نسبة الشيكات المعادة في فلسطين، من حيث القيمة، تراوحت في السنين الخمسة الماضية بين 6% إلى 7.7% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص. ويلاحظ ارتفاع النسبة، قيمة وعدداً، في العام 2017 بعد أن شهدت تراجعاً في الأعوام السابقة. وصلت قيمة الشيكات المعادة في فلسطين إلى 1,154 مليون دولار عام 2017، وهو ما يشكل زيادة بقيمة 323 مليون دولار، أي بنسبة 39%، عن العام السابق. وبلغت حصة قطاع غزة من قيمة الشيكات المرتجعة 145 مليون دولار في 2017، أو نحو 13% من الإجمالي في فلسطين. أما بالعلاقة مع المؤشرات المصرفية العامة فإن قيمة الشيكات المعادة في فلسطين بلغت حوالي 10% من إجمالي قيمة الودائع و16% من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة ونحو 27% من قيمة الودائع الجارية. وهذه النسب مرتفعة جداً وتستدعي دراسة معمقة للأسباب ورائها، تمهيداً لتطبيق الإجراءات اللازمة للحد من الشيكات التي تصدر دون توفر رصيد كافٍ لها.

جدول 1: قيمة وعدد الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة

سنة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		قيمة الشيكات المعادة من إجمالي التقاص (%)
	عدد (ألف)	القيمة (مليون دولار)	عدد (ألف)	القيمة (مليون دولار)	
2012	4,400.00	9,600.00	520.00	680.00	7.1
2013	4,600.00	10,600.00	490.00	660.00	6.2
2014	4,637.77	11,117.80	467.44	664.78	6.0
2015	5,096.40	11,131.40	538.05	670.31	6.0
2016	5,644.74	12,691.53	608.60	831.54	6.6
2017	6,375.86	15,072.77	735.75	1,154.19	7.7

المصدر: بيانات من دائرة المقاصة في سلطة النقد الفلسطينية - بيانات غير منشورة.

جهود الحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة

تنبهت سلطة النقد لمخاطر ظاهرة تزايد الشيكات الراجعة منذ عام 2010، ووضعت العديد من القيود على نشاط مصدري الشيكات دون رصيد كافٍ. كما أصدرت تعليمات للبنوك حول كيفية التعامل مع الشيكات الراجعة. وتزايدت صرامة هذه التعليمات مع السنوات ومع استمرار تصاعد الظاهرة. وصدر آخرها في بداية

1 - بيانات من دائرة المقاصة في سلطة النقد الفلسطينية - بيانات غير منشورة.

الوظيفة الأساسية للنقود كوسيلة للتبادل. وفقدان الثقة هنا يؤدي إلى انتقال المتداولين من النقود الائتمانية إلى الدفع النقدي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب على عملة التداول الرئيسية في فلسطين (الشيكل) مع كل التبعات السلبية لهذا الأمر الذي يتعارض مع توجهات تقليص استخدام الشيكل. ولا شك أن ظاهرة الشيكات المرتجعة والمؤجلة ظاهرة معقدة ولها تبعات ومسببات تجارية واجتماعية متشعبة. وتدلل التجارب السابقة أن الجهود التي تم بذلها لم تحقق المطلوب في الحد من هذه الظاهرة، وهذا على الأغلب لأن الجهود الماضية لم تستند إلى دراسة معمقة للأسباب وراء انتشار إصدار الشيكات دون رصيد والذي يتطلب علاجها جملة من الإجراءات المنسقة بين الجهات القضائية والمالية والإعلامية.

مسيف مسيف، معهد "ماس"

أما على صعيد الحركة التجارية فإن الشيكات المؤجلة هي طريقة للالتفاف على نقص السيولة النقدية لدى التجار، وخصوصاً الصغار منهم الذين يعجزون عن الحصول على قروض مصرفية أو يرغبون في عدم تحمل تكاليف الاقتراض. ولكنها بالمقابل ترفع من مخاطر انتشار وتفشي الأزمات الاقتصادية والكساد نظراً لأن التجار غالباً ما يقومون بتجيير الشيكات المؤجلة عدة مرات بين بعضهم البعض. من ناحية ثانية، إن الشيك المؤجل يتوافق مع مخاطر عالية نظراً للخلط بين ملاءة العميل عند إجراء الصفقة والملاءة عندما يحين موعد السداد.

ظاهرة معقدة تتطلب جهوداً منسقة من أطراف متعددة

يهدد انتشار ظاهرة الشيكات المرتجعة الثقة بالنقود الائتمانية (الشيكات) في المعاملات التجارية، وهو ما يعني انقاصاً من

4- القطاع المالي المصرفي¹

التسهيلات الائتمانية

شهدت التسهيلات الائتمانية خلال الربع الأول من العام 2018، نمواً بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 8,175.4 مليون دولار. وقد شكّلت بذلك نحو 68% من إجمالي ودائع الجمهور خلال نفس الربع. والقطاع الخاص هو المحرك الرئيس للتسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصته نحو 83% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال هذا الربع، مرتفعة بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 6,791.0 مليون دولار، فيما تراجعت التسهيلات المقدمة للقطاع العام بنحو 6% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 1,384.4 مليون دولار ولتشكّل نحو 17% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (انظر الشكل 1-4).

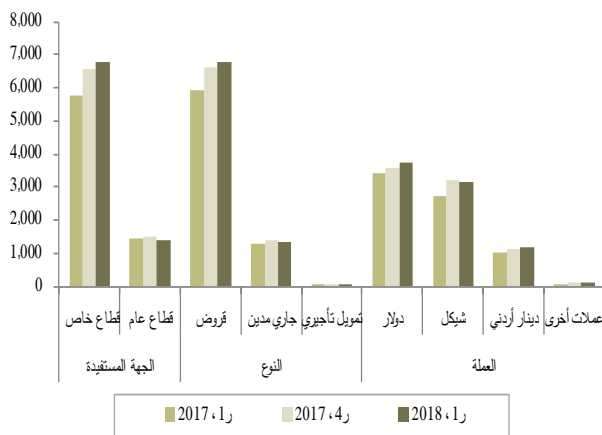
بلغ عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين 340 فرعاً ومكتباً، بنهاية الربع الأول من العام 2018، منها 282 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. وتركز العدد الأكبر لهذه الفروع والمكاتب في محافظات رام الله والبيرة، والخليل ونابلس بنسبة 47% من العدد الإجمالي. وقد ارتفعت أصول/خصوم المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الأول 2018 بنسبة 0.4% مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، كما سجلت نمواً بنسبة 4.6% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 15.9 مليار دولار (انظر الجدول 1-4).

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2018	2017	البيان*
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
15,916.7	15,850.2	15,222.3
8,175.4	8,026.0	7,234.2
4,093.5	3,911.1	4,136.2
1314.0	1,207.6	1,271.7
1,294.6	1,728.2	1,567.2
1,039.2	977.3	1013.0
15,916.7	15,850.2	15,222.3
12,002.3	11,982.5	11,127.5
1,926.8	1,892.7	1,720.3
1101.2	1,135.7	1,506.6
330.9	282.5	352.4
555.4	557.2	515.5

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).
** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

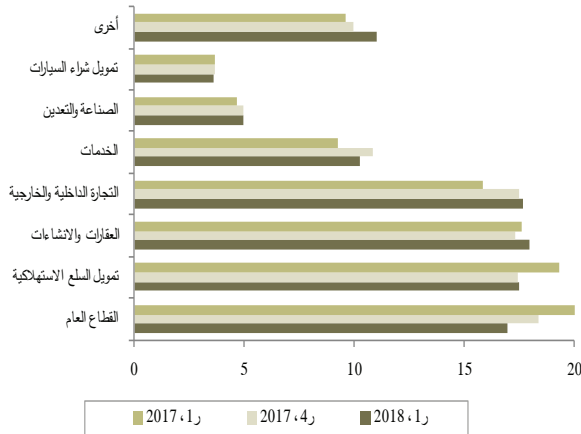
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



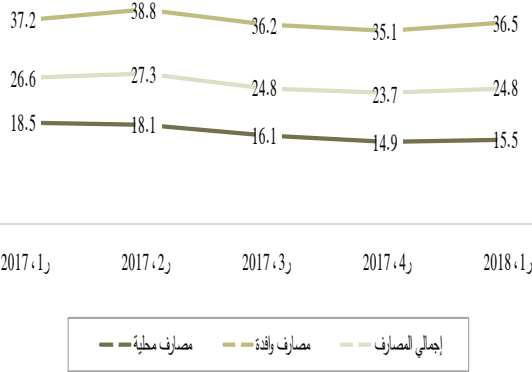
شكّلت القروض الحصّة الأكبر من التسهيلات الائتمانية بنسبة 82%، أما حصّة الجاري مدين فشكّلت 16%. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 88% من إجمالي هذه التسهيلات مقابل نحو 12% لقطاع غزة. كذلك استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 46% من هذه التسهيلات، مقابل نحو 39% للشيكل الإسرائيلي ونحو 14% حصّة الدينار الأردني. وقد تركّز هذا الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس، نتيجة للنمو في قيمة التسهيلات الممنوحة

1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيار 2018، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

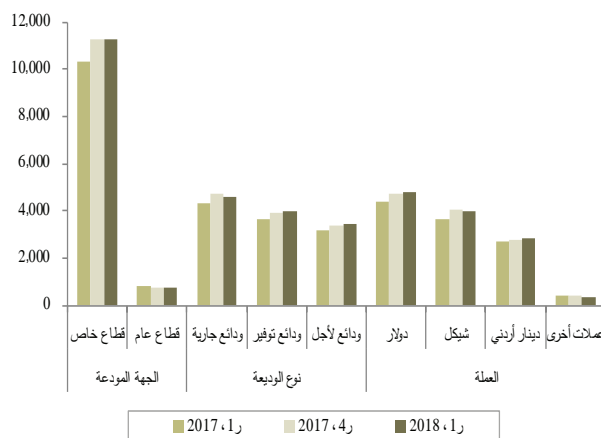
شكل 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، الربع الأول 2018 (%)



شكل 4-3: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، (%)



شكل 4-4: توزيع وائحات الجمهور (مليون دولار)



لقطاع الإنشاءات والعقارات بنسبة 6% (ما يعادل 81.5 مليون دولار)، وقطاع التجارة بنسبة 3% (ما يعادل 41.0 مليون دولار)، إضافة للتسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 2%، أو ما يعادل 29.6 مليون دولار (انظر الشكل 4-2).

التوظيفات الخارجية

شهدت التوظيفات الخارجية في الربع الأول من العام 2018 مؤملاً ملحوظاً (بنسبة 5%) لتبلغ 3,244.0 مليون دولار. وبذلك ارتفعت أهميتها النسبية من إجمالي أصول الجهاز المصرفي إلى حوالي 20% مقارنة مع 19% خلال نفس الفترة. كما ارتفعت نسبتها من إجمالي الودائع لتشكّل 25%. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى هبوط قيمة الأرصدة الموظفة بالخارج بنسبة 6% خلال فترة المقارنة (انظر الشكل 4-3).

الودائع

أصبح الارتفاع المستمر سمة أساسية من سمات الودائع في الجهاز المصرفي. فقد بلغت وائحات العملاء نحو 12,002.3 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2018، محققة مؤملاً بنحو 8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017. وهذا يشير بوضوح إلى نجاح المصارف في كسب مزيد من ثقة الجمهور، وحشد المدخرات، وتكوين فوائض مالية كفيلة بتسهيل انسيابية المعاملات التجارية والمالية داخل الاقتصاد. جدير بالذكر أن الجزء الأكبر من وائحات العملاء هو للقطاع الخاص بنحو 94% مقابل 6% حصّة القطاع العام. وقد ساهمت الضفة الغربية بنحو 91% من إجمالي هذه الودائع، مقابل نحو 9% حصّة قطاع غزة. واستمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي هذه الودائع باستحواده على حوالي 40% منها، تلتها عملة الشيكل بنحو 33%، ثم الدينار الأردني بنسبة 24% (انظر الشكل 4-4).

أرباح المصارف

تراجعت أرباح المصارف المرخصة في فلسطين (صافي الدخل) نهاية الربع الأول من العام 2018 بنحو 1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 42.3 مليون دولار، نتيجة لارتفاع النفقات بنسبة أكبر منها للإيرادات (6% للنفقات و4% للإيرادات تقريباً). أما مقارنة بالربع المناظر فقد ارتفعت الأرباح بنسبة 4% من العام 2017 (انظر الجدول 4-2).

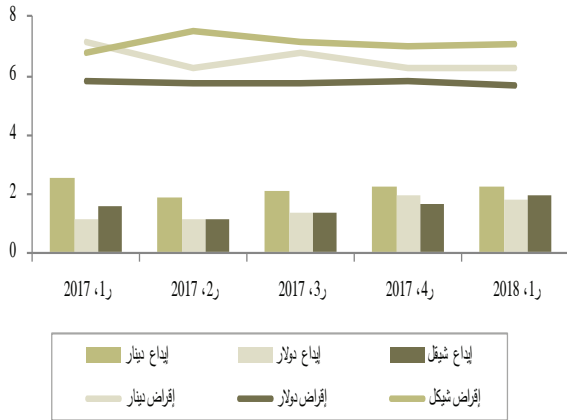
جدول 4-2: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

البيان	2018	2017	البيان
الإيرادات	174.7	168.0	الإيرادات
صافي الفوائد	122.8	123.9	صافي الفوائد
العمولات	30.5	30.5	العمولات
أخرى	21.4	13.6	أخرى
النفقات	132.4	125.2	النفقات
النفقات التشغيلية والمخصصات	115.6	109.6	النفقات التشغيلية والمخصصات
الضريبة	16.8	15.6	الضريبة
صافي الدخل*	42.3	42.7	صافي الدخل*

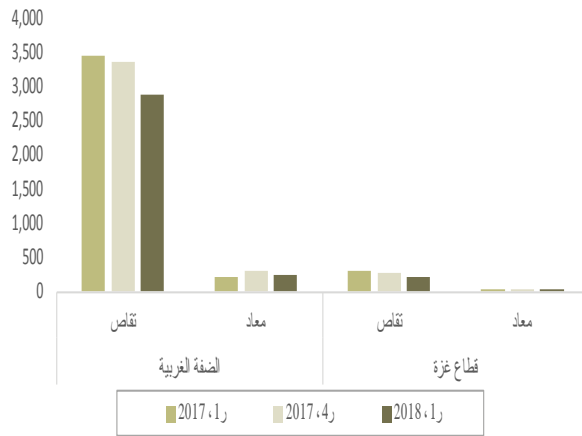
* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

معدلات الفائدة

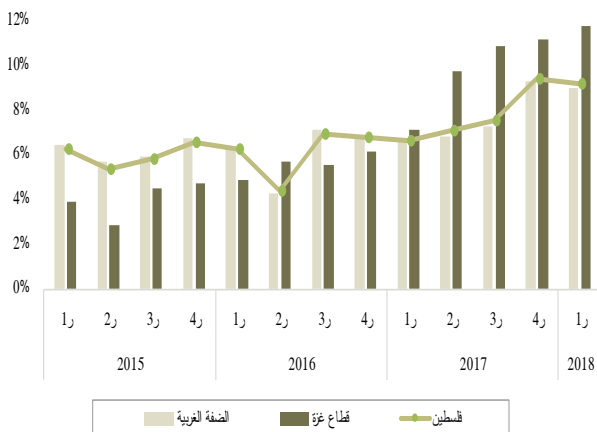
شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة، الربع الأول 2017 - الربع الأول 2018 (%)



شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة (مليون دولار)



شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص خلال الربع الأول 2015 - الربع الأول 2018



شهد الربع الأول 2018 انخفاضاً في متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي لتبلغ 5.70% مقارنة بنحو 5.85% خلال الربع السابق. في حين ارتفع متوسط فائدة الإقراض بعملة الشيك الإسرائيلي (من 6.99% إلى 7.10%) والدينار الأردني (من 6.28% إلى 6.29%) خلال نفس الفترة.

أما متوسط أسعار فائدة الإيداع فقد ارتفع ليبلغ نحو 2.26% على الودائع بالدينار الأردني مقارنة بنحو 2.21% خلال الربع السابق، ونحو 1.98% على الودائع بالشيك الإسرائيلي مقارنة مع 1.64% خلال نفس الفترة. فيما تراجع متوسط الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي ليبلغ 1.83% مقارنة بنحو 1.93% في الربع السابق. وقد أدت هذه التغيرات إلى انخفاض الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على جميع العملات، فانخفض هذا الهامش نهاية الربع الأول من العام 2018 ليبلغ 3.87 نقطة مئوية للدولار الأمريكي، و4.03 نقطة مئوية للدينار الأردني، و5.12 نقطة مئوية للشيك الإسرائيلي (انظر الشكل 4-5).

حركة المقاصة

شهد الربع الأول من العام 2018 انخفاضاً ملحوظاً في قيمة الشيكات المتداولة بنحو 14% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,112.7 مليون دولار. وكان حوالي 75% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيك، يليها الدولار الأمريكي بنحو 19%، ثم الدينار الأردني بنسبة 6% (انظر الشكل 4-6). وتبع الانخفاض في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص انخفاض ملحوظ أيضاً في قيمة الشيكات المعادة (بنحو 16%) خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق لتبلغ قيمتها 287.1 مليون دولار.

وبلغت حصة الضفة الغربية من قيمة الشيكات المعادة خلال هذا الربع نحو 91%، والباقي هي حصة قطاع غزة. كما بلغت قيمة الشيكات المعادة نحو 9% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الربع الأول 2018. ويعرض الشكل 4-7 تطور نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة والقطاع في أرباع السنة بين 2015 و2018 (راجع الصندوق 4 عن الشيكات المعادة في هذا العدد من المراقب).

مؤسسات الإقراض المتخصصة

شهدت مؤسسات الإقراض المتخصصة عدداً من التطورات التشريعية والمالية خلال الربع الأول من العام 2018، ومن أهمها صدور التعليمات والتعاميم من قبل سلطة النقد بهدف تنظيم العمل في هذا القطاع، وبشأن التقييم الذاتي وفق دليل الحوكمة، وبشأن ملف قاعدة البيانات الربعية المحدثة، مما فيها القروض المجدولة والمعاد هيكلتها والمحالة للقضاء والمعدومة.

أما بخصوص التطورات المالية، فلقد شهد إجمالي موجودات مؤسسات الإقراض المتخصصة نمواً خلال الربع الأول من العام 2018 بنحو 5% مقارنة بالربع الأخير من العام 2017 لتبلغ 247 مليون دولار، توزعت بين قروض تجارية بنسبة 71% وقروض إسلامية بنسبة 12%، وودائع بنسبة 11%.

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الاقراض المتخصصة

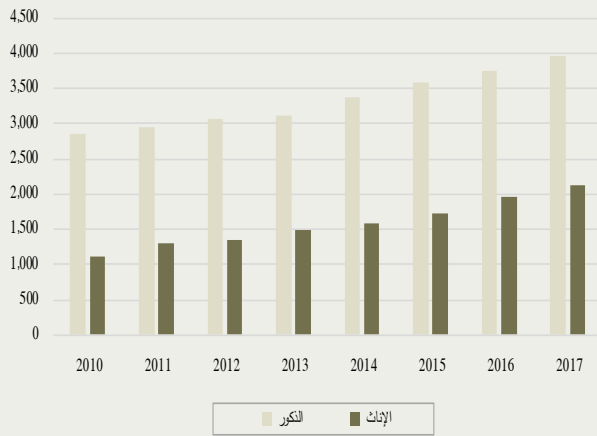
البيان*	2017		2018
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	210.0	215.0	215.5
الضفة الغربية	142.2	147.8	149.8
قطاع غزة	67.8	67.2	65.7
عدد المقترضين النشطين	70,855	72,209	71,759
عدد الفروع والمكاتب	84	84	81
عدد الموظفين	641	652	664

وبتحليل النشاط الإقراضي لمحفظة التمويلات الممنوحة لمؤسسات الاقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد الفلسطينية (6 شركات مرخصة) فلقد بلغت قيمتها نحو 215.5 مليون دولار في ختام الربع الأول من العام. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 70% منها، مقابل نحو 30% حصة قطاع غزة. ووفرت هذه الشركات 664 فرصة عمل (انظر الجدول 3-4).

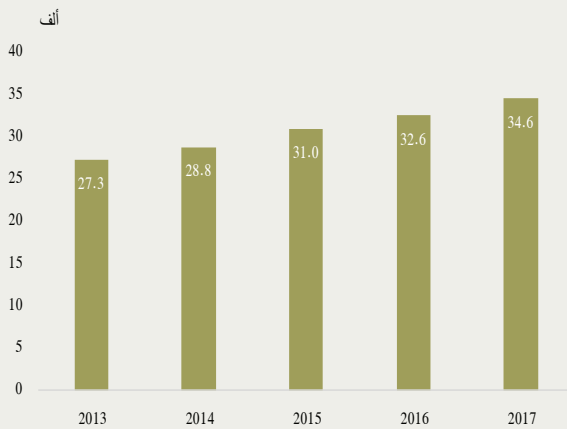
كما سيطرت القروض العقارية على الحصة الأكبر من الإئتمان، بمقدار الثلث تقريباً. جاء بعدها القطاع التجاري بنحو 27%، ثم تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 12%، فيما جاءت حصة القروض للقطاع الزراعي والخدمات والصناعة بنسب 12 و9 و6% على التوالي.

صندوق 5: تمكين المرأة مصرفياً: 18% من المقترضين هم من الإناث

شكل 1: عدد الموظفين في المصارف المرخصة حسب الجنس



شكل 2: عدد المقترضات من المصارف المرخصة، 2013-2017



نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة هي من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس مدى فعالية ومساهمة المرأة في الاقتصاد وفي المجتمع. وقد بلغت هذه النسبة في فلسطين نحو 19% مقابل 71% للذكور في العام 2017. يلعب الجهاز المصرفي دوراً مباشراً في التمكين الاقتصادي للمرأة، سواء من خلال القروض المقدمة لها، أو من خلال التوظيف. وبالنسبة للتوظيف، تضاعف عدد الإناث العاملات في المصارف في فلسطين ليلعب نحو 2,127 موظفة نهاية العام 2017 مقارنة بنحو 1,116 موظفة فقط في العام 2010. لتشكل الإناث بذلك ما نسبته 35% من إجمالي الموظفين العاملين في المصارف نهاية العام 2017 (انظر الشكل 1).

أما بالنسبة للإقراض فلقد بلغ عدد الإناث اللواتي حصلن على قروض مصرفية نحو 34.6 ألف، أو ما يعادل نحو 18% من إجمالي المقترضين خلال العام 2017. بالمقابل بلغ عدد المقترضين الذكور نحو 163.6 ألف مقترض مما يعادل 82.5% من إجمالي المقترضين خلال نفس العام. ويلاحظ أيضاً، من البيانات التاريخية لعدد المقترضين، أن عدد الإناث المقترضات ارتفع بين 2013 و2017 بمقدار 27%، ولكن متوسط حصة الإناث من إجمالي عدد المقترضين ظل ثابتاً تقريباً على 18% خلال 2013-2017 (انظر الشكل 2).

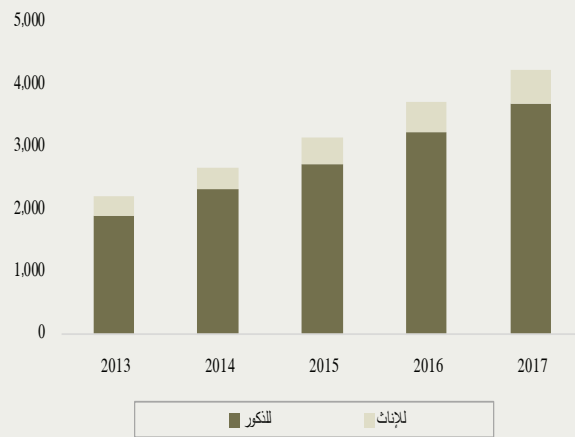
أما من حيث قيمة التسهيلات الممنوحة للأفراد في فلسطين فلقد بلغت نهاية العام 2017 نحو 4,245.7 مليون دولار. وتوزعت هذه بين 3,693 مليون دولار (أو 87%) تسهيلات قائمة للذكور و553 مليون دولار (أو 13%) للإناث. وتشير الأرقام التاريخية إلى أن قيمة القروض التي حصلت عليها الإناث ارتفعت بنحو 85% خلال السنوات الخمس، إذ لم تزد قيمتها على 299 مليون دولار في العام 2013، ولكن النسبة من الإجمالي ظلت ثابتة تقريباً على 13% خلال الفترة. ويبين الشكل 3 التطور في قيمة التسهيلات الممنوحة من المصارف حسب الجنس خلال 2013-2017.

تدل الأرقام السابقة على التزايد الملحوظ في عدد المقترضات والنمو في قيمة القروض الممنوحة للإناث، إلا أن حصص الإناث من عدد وقيم الإئتمان المصرفي ما تزال متدنية وثابتة تقريباً. وتعمل سلطة النقد على تقليص الفجوة المصرفية ما بين الذكور والإناث في فلسطين بشكل يعزز قدرات المرأة مصرفياً ومالياً. وقامت في العام 2017 بعقد مؤتمر مصرفي بعنوان «تمكين المرأة مصرفياً» والذي جاء على ضوء نتائج الدراسة الميدانية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، والتي أظهرت وجود فجوة كبيرة بين

الذكور والإناث في مستويات الوعي والثقافة المالية. وخرج المؤتمر بالعديد من التوصيات أهمها: خلق بيئة مواتية كمتطلب لتمكين المرأة مصرفياً ومالياً، وتعزيز حملات التثقيف المالي والمصرفي، وتطوير برامج متخصصة لبناء قدرات الرياديات وصاحبات الأعمال، وتطوير خدمات ومنتجات مصرفية موجهة للنساء. ولقد تم تحقيق بعض التقدم في هذا المجال إذ اشتركت بعض المصارف المحلية في «التحالف المصرفي للمرأة» (Global Banking Alliance for Women)، وهو اتحاد دولي رائد في مجال المؤسسات المالية والمنظمات المهتمة بتطوير النشاط المصرفي للنساء في جميع أنحاء العالم. كما التزمت بعض المصارف «بمبادئ تمكين المرأة» (Women Empowerment Principles, WEPS)، وهي مبادرة مشتركة منبثقة من الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

سلطة النقد الفلسطينية

شكل 3: قيمة القروض الممنوحة من المصارف حسب الجنس، 2013-2017 (مليون دولار)



5- القطاع المالي غير المصرفي¹

قطاع الأوراق المالية

فترة المقارنة. كما شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة للربع الأول من العام 2018 ارتفاعاً قياسياً ما نسبته 144% و137% على التوالي مقارنةً مع نهاية الربع المناظر من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى ارتفاع أسعار وأحجام تداول أسهم بعض الشركات المدرجة، وتحديدًا شركة العربية الفلسطينية للاستثمار «أبيك». كما جاء الارتفاع بتأثير صفقة تمت خلال الربع الأول من العام 2018 قام بها البنك الوطني ومستثمرين آخرين بالاستحواذ على حوالي 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني.

يوضح الشكل 1-5، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت نحو 40% (بقيمة 1,538.1 مليون دولار)، في حين بلغت حصة الأفراد 27% (بقيمة 1,051.9 مليون دولار).

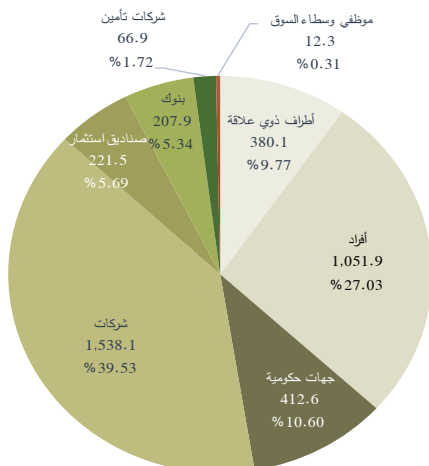
بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.89 مليار دولار مع نهاية الربع الأول من العام 2018، وهذا يعادل نحو 29% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية²، ولقد ارتفعت القيمة السوقية بنسبه 8% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 565.57 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2018 بانخفاض بمقدار 1.5% عن نهاية العام 2017، ولكن بارتفاع قدره 5% خلال السنة بين نهاية الربع الأول 2017 والربع الأول 2018. ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,572 متعامل مع نهاية الربع الأول من العام 2018 بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 1-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

الربع الأول 2018	الربع الرابع 2017	الربع الأول 2017	
84.31	79.23	34.53	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
170.33	136.83	71.99	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,891.23	3,891.49	3,591.34	القيمة السوقية (مليون دولار)
71,572	71,811	72,285	إجمالي عدد المتعاملين
68,240	68,467	68,891	- فلسطيني (متعامل)
3,332	3,344	3,394	- مواطن أجنبي (متعامل)

شهد الربع الأول من العام 2018 ارتفاعاً في عدد الأسهم المتداولة بما نسبته 6% مقارنةً مع نهاية الربع الرابع للعام 2017، وترافق هذا مع ارتفاع في قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 25% خلال نفس

شكل 1-5: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2018 (مليون دولار)

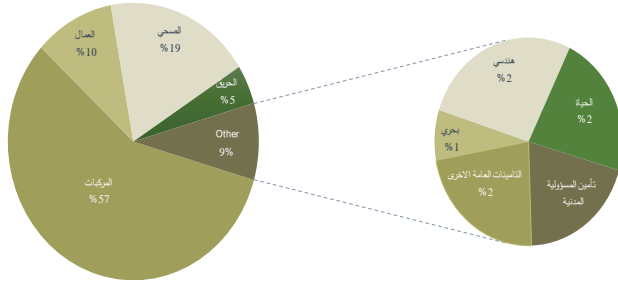


* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

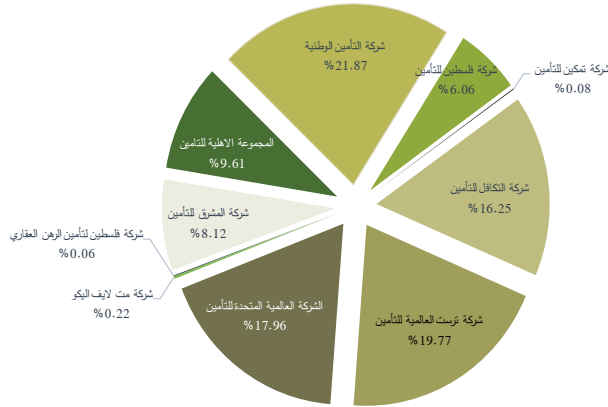
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2018.

2- تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2016 وذلك بسبب أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي قيمة تراكمية، إضافة لعدم صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي النهائية لعام 2017.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الأول 2018



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الأول 2018



زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً للمخاطر المرافقة للعملية، إضافة إلى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر تمويل مستدامة للتوسع في عملياتها والذي أثر بشكل سلبي على نشاط الشركات، كما أن الأوضاع السياسية التي سادت ساهمت في ذلك.

جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع من العام	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	عدد عقود التأجير التمويلي
الربع الأول، 2017	19.26	367
الربع الرابع، 2017	27.65	425
الربع الأول، 2018	20.65	362

كما يلاحظ من الشكل 5-4، فإن هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 37%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 16% تليها الخليل بنسبة 12%، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما مجموعه نحو 40% من إجمالي عدد العقود.

قطاع التأمين

بلغت إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 81.3 مليون دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من العام 2018، مرتفعةً بنسبة 37% مقارنةً مع نهاية الربع السابق و18% مقارنةً مع نهاية الربع الملحوظ في العام 2017. ويكمن السبب وراء هذا الارتفاع الملحوظ في أن جزءاً كبيراً من وثائق التأمين يتم تجديدها مع بداية العام (أي خلال الربع الأول). وتجدر الإشارة إلى أن تأثير دخول شركة التأمين الجديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة «تمكين» للتأمين التي تعمل وفقاً لصيغة التأمين التكافلي) لم يظهر على بيانات قطاع التأمين خلال الربع الأول 2018. نظراً لحدوثه مباشرةً أنشطتها التأمينية.

بالمقابل انخفض صافي التعويضات المكتبدة للقطاع بنسبة 9.2% مع نهاية الربع الأول للعام 2018 عما كان عليه نهاية الربع السابق. كما بلغت إجمالي استثمارات شركات التأمين 242.5 مليون دولار نهاية الربع الأول للعام 2018 محققة انخفاضاً قدره 2.6% مقارنةً مع نهاية العام 2017 (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الأول 2018	الربع الرابع 2017	الربع الأول 2017	
81.29	59.32	68.68	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
242.50	248.89	206.56	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(38.60)	(42.52)	(33.91)	صافي التعويضات المكتبدة في قطاع التأمين
%76.2	%96.8	%75.4	صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
%62.3	%74.1	%65.5	صافي التعويضات المكتبدة/ صافي الأقساط المكتتبة

يوضح الشكل 5-2، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 57% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الأول 2018. وجاء التأمين الصحي في المرتبة الثانية بنسبة 19%. كما يلاحظ من الشكل 5-3 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ ثلاث شركات، من أصل عشرة شركات عاملة في القطاع، على نحو 60% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 14 شركة. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 20.7 مليون دولار بواقع 362 عقداً كما في نهاية الربع الأول من العام 2018. ويعكس هذا انخفاضاً بلغت نسبته 25% مقارنةً بالربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 7% مقارنةً مع الربع الملحوظ. بالمقابل سجلت أعداد عقود التأجير التمويلي انخفاضاً بنسبة 15% و1.4% مقارنةً مع الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 5-3). ويعود ذلك إلى

صندوق 6 - المعايير الدولية التي تحكم عمل قطاع الأوراق المالية

حصلت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في شهر شباط من العام 2013 على العضوية الكاملة في المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (أيوسكو). وهذه المنظمة هي أرفع جسم مهني عالمي في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال. وبهذا أصبحت فلسطين العضو رقم واحد بعد المئة بين الدول الموقعة على مذكرة التعاون المشترك.

تُلزم مذكرة التعاون متعددة الأطراف الخاصة بمنظمة الأيوسكو امتثال الهيئات الرقابية التي تنظم وتراقب قطاع الأوراق المالية في مجال تطبيق مبادئ المنظمة الدولية، والتعاون التام بين الأعضاء في مجال الرقابة على أسواق المال والحفاظ على حقوق المستثمرين وتبادل المعلومات بما يضمن منع الغش والتلاعب بالأسعار أو التداول بناءً على معلومات داخلية أو أي إجراء من شأنه أن يؤثر على سلامة التعامل في أسواق المال في الدول الأعضاء.

إنّ انضمام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية إلى «أيوسكو» سيساعدها على تبادل المعلومات مع الهيئات النظرية، كما سيساعدها في سعيها المتواصل لمواكبة أحدث الممارسات الدولية، ومتابعة آخر المستجدات على الأرض، التي تؤثر على الغايات الرئيسية للمنظمة وتتاثر بها. هذا فضلاً عن أنّ الانضمام للمنظمة يؤدي إلى تحسين سمعة قطاع الأوراق المالية الفلسطينية ويدعم جهود جذب الاستثمارات الأجنبية. أخيراً، إنّ الحصول على العضوية سيساعد الهيئة في تطبيق التقييمات والمعايير الدولية، مثل التقييم المشترك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي ستخضع له فلسطين في العام 2020 من قبل مجموعة من الخبراء المنتدبين من قبل مجموعة العمل المالي FATF.

ومن أبرز المحطات التي تمّ الاستفادة منها نتيجة انضمام الهيئة إلى العضوية الكاملة للمنظمة حصول بورصة فلسطين على العضوية الكاملة في اتحاد البورصات العالمية WFE، وكذلك ترقية بورصة فلسطين إلى الأسواق المبتدئة ضمن مؤشرات FTSE.

المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO

أقرت المنظمة مجموعة من المبادئ تتناول كافة أطراف السوق، وهي مرشد لتنظيم أسواق المال في الدول الأعضاء بهدف تحقيق ثلاثة غايات رئيسية:

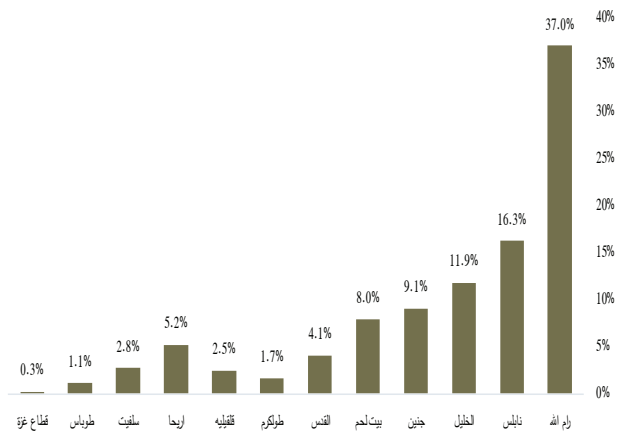
- توفير الحماية للمستثمرين.
- ضمان تحقق العدالة والكفاءة والشفافية للمعاملات التي تتم بالأسواق المالية.
- التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية.

وأقرت المنظمة مجموعة من المبادئ، وعددها 38 مقسمة إلى تسع مجموعات، من أجل تحقيق تلك الأهداف بشكل فعال. وفيما يلي سرد موجز لهذه المبادئ:

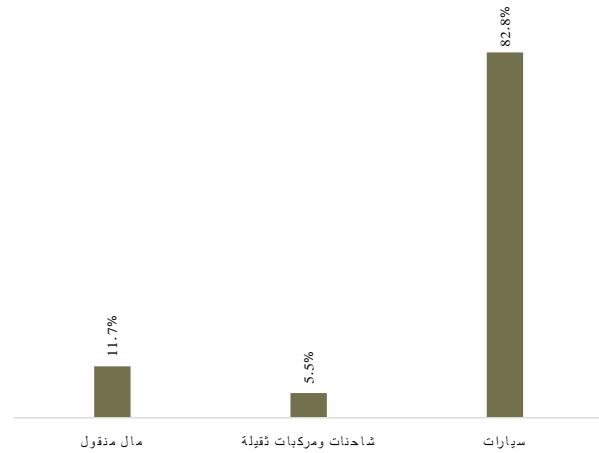
أولاً: المبادئ الخاصة بالجهة المنوط بها وضع القواعد التنظيمية لسوق المال من خلال الجهة الرقابية: حيث يجب أن تتمتع الجهة المنظمة للسوق بالاستقلالية في تنفيذ أعمالها وممارسة سلطاتها، وأن يكون لديها السلطة الكافية والموارد اللازمة بالإضافة إلى القدرة على أداء وظائفها وممارسة سلطاتها.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ المركبات ما زالت تشكّل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي، حيث شكّلت ما نسبته 82.8% من إجمالي قيمة العقود (الشكل 5-4). ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها. أمّا تدني نسبة عقود تأجير المعدات فيعود إلى إجماع الشركات عن تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، ومن المؤمل أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات بالفترات القادمة نظراً لصدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

شكل 4-5: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الأول 2018



شكل 5-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الأول 2018



الجهة المصدرة، وكذلك المثل بالنسبة إلى وكالات التصنيف الائتماني ومزودي خدمات المعلومات.

سابعاً: المبادئ الخاصة بآليات الاستثمار الجماعي - صناديق الاستثمار: يعود هذا المبدأ ويؤكد على ضرورة اتسام النظام الرقابي لمعايير تتسم بالملائمة والحوكمة والتنظيم وسهولة التطبيق لمن يرغب في التسويق أو تشغيل نظم الاستثمار الجماعي، عن طريق وضع قواعد تحكم الشكل القانوني والهيكل للشركات وكذلك وضع قواعد للفصل بين أصول واستثمارات العملاء وحمايتها.

ثامناً: مبادئ خاصة بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية: يركز هذا المبدأ على متطلبات كفاية رأس المال لشركات الأوراق المالية ونظام المخاطر والرقابة الداخلي الذي يتوجب أن تعتمد الشركات في سياستها وإجراءات عملها.

تاسعاً: مبادئ خاصة بالسوق الثانوي (سوق التداول): وهنا يتوجب أن يخضع نظام التداول وإنشاء بورصات الأوراق المالية لسلطة وإشراف الجهة المنظمة للسوق، كذلك الأمر تعزيز وفرض الرقابة المستمرة والإشراف على البورصة ونظم التداول بها لضمان سلامة المعاملات، وذلك من خلال المحافظة على قواعد العدالة والمساواة التي تحقق التوازن المناسب بين مطالب مختلف فئات المتعاملين بالسوق.

مراد جده، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ثانياً: المبادئ الخاصة بالمؤسسات ذاتية التنظيم: حيث يتوجب على الجهة المنظمة للسوق الاستفادة من عمل المؤسسات ذاتية التنظيم التي تمارس مسؤوليات إشرافية مباشرة في المجالات الخاصة بها، وعلى المؤسسات ذاتية التنظيم اتباع معايير العدالة والسرية عند ممارسة صلاحيتها.

ثالثاً: المبادئ الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية للأسواق المالية: هنا يتوجب أن يتضمن النظام الرقابي التطبيق الفعال والصحيح لعمليات التفتيش والتحقق والرقابة، وسلطات الإلزام بالتشريعات، والتحقق من فاعلية برامج الالتزام والرقابة الداخلية.

رابعاً: المبادئ الخاصة بالتعاون في تنظيم لوائح الأسواق المالية: ويتوجب هنا أن يكون للجهة المنظمة للسوق سلطة تبادل المعلومات العامة وغير العامة مع الجهات الأخرى المنظمة للأسواق سواء المحلية أو الأجنبية المماثلة لها.

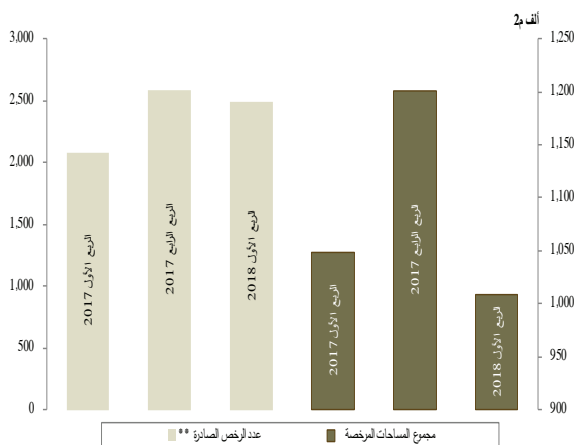
خامساً: المبادئ الخاصة بالشركات المصدرة للأوراق المالية: يتضمن هذا المبدأ ضرورة توفر إفصاح كامل ودقيق وفي التوقيت المناسب عن النتائج المالية والمخاطر والمعلومات الأخرى الجوهرية التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم، كذلك تعزيز مفهوم الحوكمة التي تضمن الحقوق المتكافئة لمساهمي الشركة بأسلوب يتسم بالعدالة والمساواة، والحق في تعيين مدقق الحسابات الخارجي للشركة لضمان الامتثال بمعايير المحاسبة والمراجعة ضمن أعلى المستويات المقبولة عالمياً.

سادساً: المبادئ الخاصة بمراقبي الحسابات، ووكالات التصنيف الائتماني ومقدمي خدمات المعلومات: حيث ينبغي أن يخضع مراقبو الحسابات لمستوى كافٍ من الرقابة وضمان الاستقلالية التامة عن

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

شكل 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين* (الربع الأول 2018)



* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
** لا تشمل رخص الأسوار

يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الأول 2018 إلى 2,485 ترخيص، بانخفاض بنسبة 4% عن الربع السابق، وارتفاع بنسبة 20% عن الربع المناظر من العام السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي حوالي 7%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الأول 2018 نحو 1,008.6 ألف متر مربع، وهذا أقل بنسبة 16% عن المساحات المرخصة في الربع السابق وبنسبة 4% عن الربع المناظر من العام السابق.

أعداد السيارات

عدد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد عن الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات رخص الأبنية. وزارة المالية 2018، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

السياحة

يستفاد من الأرقام التي نشرتها المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) أن فلسطين كانت على رأس الدول العشرة التي شهدت أعلى معدلات نمو في عدد الزوار الأجانب في العام 2017. ² إذ ارتفع عدد السياح الأجانب في فلسطين بنسبة 58% في العام 2017 مقارنة بالعام السابق، ووصل العدد إلى 630 ألف سائح وسائحة. وجاءت مصر في المركز الثاني بمعدل نمو 51% وعدد زوار 8 مليون في 2017، وهو رقم مازال بعيداً عن عدد السياح الذي بلغ 14 مليون في 2010. جزيرة مارينا (في المحيط الهادي) حلت في المركز الثالث، تبتعتها آيسلندا. وجاءت تونس في المركز الخامس (نمو 32% وعدد سياح 7.5 مليون). ثم فيتنام، والأرغواي ونيكاراجوا ومنغوليا (400 ألف سائح فقط). وأخيراً جاءت إسرائيل في المركز العاشر مع معدل نمو في عدد السياح يبلغ 25% وعدد يساوي 3.7 مليون زائر في 2017.

2 <https://www.telegraph.co.uk/travel/news/surprising-countries-where-tourism-is-booming-in-2017/>

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2018، 8,002 سيارة. وهذا يقل بمقدار 344 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويقل بمقدار 2,070 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2017. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 83% من الإجمالي، جاء نحو 8% منها من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الأول 2018)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
كانون الثاني	337	2,109	217	2,663
شباط	528	2,225	162	2,915
آذار	488	1,796	140	2,424
المجموع	1,353	6,130	519	8,002

صندوق 7 - الطلب الفعلي على المساكن يعادل ثلث الطلب الكامن

- تتكون المساكن غير المأهولة من ثلاثة أنواع من المساكن: المساكن «المغلقة»، وهي مساكن مشغولة ولكنها كانت مغلقة طوال فترة التعداد بسبب غياب الأسرة التي تقيم فيها. وبلغت نسبة هذه المساكن 3.7% من إجمالي عدد المساكن المكتملة في فلسطين في 2017.
- المساكن «الخالية»، وهي مساكن مكتملة البناء ولكن غير مستخدمة للسكن أو العمل رغم صلاحيتها لذلك. وبلغت نسبة هذه المساكن 6.6% من إجمالي عدد المساكن المكتملة في فلسطين في 2017.
- المساكن «المهجورة»، وهي مساكن غير صالحة للسكن وليست مشغولة بأسرة. وبلغت نسبة هذه المساكن 1.4% من إجمالي عدد المساكن المكتملة في فلسطين في 2017.

يوضح الجدول 2 التوزيع النسبي للمساكن غير المأهولة في فلسطين بشكل عام، وفي الضفة والقطاع على حدٍ. يُستفاد من الجدول أن نصف المساكن غير المأهولة في قطاع غزة كانت مساكن «خالية» في 2017، في حين بلغت النسبة 40% في الضفة. ويُشير هذا إلى شدة قيود محدودية الدخل وصعوبة الحصول على إئتمان لتمويل شراء/استئجار المنازل مكتملة البناء في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة. وكان عدد هذا النوع من المساكن يزداد سنوياً بمعدل 0.6% فقط في الضفة مقابل 7% في القطاع خلال 2007-2017.

أما المساكن «المغلقة» فلقد بلغت نسبتها 49% من إجمالي المساكن غير المأهولة في الضفة و45% في القطاع. وشهدت هذه المساكن نمواً سنوياً يتراوح بين 10-12% في كل من الضفة والقطاع خلال العقد المنصرم. ومن الملفت للنظر أن معدل النمو في المساكن «المغلقة» في شطري الوطن كان يزيد على ضعف معدل نمو المساكن المكتملة خلال العقد.

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر شباط 2018 النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017. وتسمح النتائج الأولية لهذا التعداد بتتبع النمو في السكان والمساكن منذ تعداد عام 2007. ويهدف هذا الصندوق إلى توفير مقارنة عامة للنتائج الخاصة بالمساكن بين عامي 2007 و2017، وإلى بناء منهجية بسيطة لتقدير الطلب الكامن والفعلي على المساكن حسب نتائج التعداد.

تطور أعداد المساكن وتوزيعها بين 2007 و2017

أظهر المسح أن عدد المساكن المكتملة¹ وصل إلى 1,041,551 مسكن في فلسطين العام 2017، بواقع 726 ألف مسكن في الضفة الغربية و403 ألف مسكن في قطاع غزة. وارتفع عدد المساكن المكتملة بحوالي 48%؛ 45% في الضفة الغربية و55% في قطاع غزة مقارنة مع العام 2007. وإضافة نوعية في التعداد الجديد بالمقارنة مع التعدادات السابقة، تم مسح عدد المساكن تحت التشطيب، والتي وصل عددها إلى 88 ألف مسكن في فلسطين.

أظهرت نتائج التعداد أن نسبة المساكن المأهولة (أي التي تستخدم للسكن و/أو العمل) بلغت 84.7% من مجمل المساكن المكتملة في فلسطين. يبين الجدول 1 أن عدد المساكن المأهولة نما بمعدل 4.6% سنوياً بين 2007 و2017، في حين نما عدد المساكن غير المأهولة بمعدل أعلى يبلغ 6.3% سنوياً. كما يبين الجدول اختلافاً كبيراً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في معدلات نمو المساكن غير المأهولة، 5.5% في الضفة مقارنة مع 8.4% في القطاع سنوياً.

1- المساكن «المكتملة» هي التي انتهى البناء فيها وتشمل ما هو مأهول (وتستخدم للسكن و/أو العمل) وغير مأهول (مغلق، وخالي، ومهجور)، وتستثنى المساكن تحت التشطيب.

جدول 1: المساكن المكتملة ومتوسط معدلات النمو السنوية بين 2007 و2017

النمو في عدد المساكن المكتملة %	النمو في عدد المساكن %	المساكن غير مأهولة		المساكن المأهولة	
		متوسط النمو السنوي %	العدد 2017	متوسط النمو السنوي %	العدد 2017
4.43	2.69	6.3	159,458	4.6	882,093
4.05	2.26	5.5	113,935	4.3	547,226
5.56	3.40	8.4	45,523	5.2	334,867

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، بيانات منشورة وغير منشورة.

جدول 2: تطور التوزيع النسبي للمساكن غير المأهولة ومتوسطات النمو خلال 2007 - 2017

متوسط النمو السنوي خلال 2007 - 2017 %	التوزيع النسبي للمساكن غير المأهولة %								
	مهجورة	خالية	مغلقة	مهجورة		خالية		مغلقة	
				2017	2007	2017	2007	2017	2007
15.2	2.1	11.5	8.9	5.7	43.3	58.2	47.8	36.1	
16.1	5.8%	12.2	10.7	6.4	40.5	59.5	48.8	34.1	
10.8	7.1	9.9	4.5	3.9	50.2	54.2	45.3	41.9	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، بيانات منشورة وغير منشورة. المساكن «المغلقة» هي مساكن مشغولة ولكنها كانت مغلقة طوال فترة التعداد بسبب غياب الأسرة التي تقيم فيها. المساكن «الخالية» هي مساكن مكتملة البناء ولكن غير مستخدمة للسكن أو العمل رغم صلاحيتها لذلك. المساكن «المهجورة» هي مساكن غير صالحة للسكن وليست مشغولة بأسرة.

جدول 3: تقدير الطلب الفعلي والطلب الكامن الإضافي على المساكن في فلسطين للفترة 2017-2027

البيان	الطلب الكامن	الطلب الفعلي	نسبة الطلب الفعلي إلى الطلب الكامن
فلسطين	966,631	334,704	35%
ضفة غربية	524,707	271,959	52%
قطاع غزة	441,924	62,744	14%

الفجوة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي على السكن

تطبق الدول المختلفة نماذج إيكونومترية مفضلة لتقدير الطلب الفعلي والكامن المستقبلي على السكن على ضوء تطور المتغيرات المؤثرة المختلفة. وكطريق بديل وبمسط لتقدير الطلب المستقبلي يمكن الاعتماد على الرغبات والإمكانيات المعلنة التي يعبر عنها السكان أنفسهم. وسوف نستخدم هذه المنهجية للوصول إلى تقدير تقريبي لتصنيفات الطلب على المساكن في فلسطين خلال السنوات العشر بين 2017 و2027، وإلى تأكيد الاستنتاجات السابقة حول التفاوت في سوق السكن بين الضفة والقطاع.

يوفر مسح ظروف السكن (2015) معلومات حول حاجة الأسر في فلسطين إلى الوحدات السكنية وعن قدرتها على اقتنائها في المستقبل (خلال العشر سنوات التالية للمسح). ولقد قمنا باستخدام هذه المعلومات والنسب وطبقناها على نتائج تعداد السكان والمساكن لعام 2017 بهدف التوصل إلى تقدير للطلب الكامن والطلب الفعلي للأسر الفلسطينية على الوحدات السكنية خلال السنوات العشر القادمة.²

أظهرت نتائج هذا التمرين المبسط أن الطلب الفعلي على المساكن سيبلغ 335 ألف وحدة سكنية في فلسطين في العقد القادم، موزعاً

2- يفترض هذا التمرين أن التوزيع النسبي لحاجة الأسر إلى الوحدات السكنية ولقدرتها على تحقيق ذلك ظل ثابتاً بين العام 2015 و2017.

الطلب على المساكن

يتأثر الطلب على المساكن بالعديد من العوامل الاقتصادية والمالية والديموغرافية والسلوكية. وسوف نتناول هنا بعض من هذه العوامل التي تفسر التفاوت في المؤشرات السابقة بين الضفة والقطاع. أولاً، نمو السكان: يلاحظ هنا أن النمو السكاني في قطاع غزة (3.4% بالمتوسط سنوياً خلال السنوات العشر الماضية) كان أعلى منه في الضفة الغربية (2.3%). ثانياً، متوسط عدد أفراد الأسرة: انخفض هذا المتوسط بشكل أكبر في قطاع غزة (بمقدار 1.4% سنوياً خلال السنوات العشر الماضية) مقارنة بمثله في الضفة الغربية (1.3%). ثالثاً، مستوى الدخل وتوقعات المستقبل ومعدلات الفائدة. واضح أن الانخفاض الأسرع في متوسط عدد أفراد الأسرة (أي الزيادة الأسرع في عدد الأسر) بالتوافق مع النمو الأكبر في عدد السكان، يعني أن نمو الحاجة للوحدات السكنية تزداد بوتيرة أسرع في القطاع مقارنة مع الضفة الغربية. بالمقابل، مستوى الدخل وتوفر فرص الإئتمان تدفع بالطلب على السكن إلى النمو بشكل أسرع في الضفة الغربية منه في القطاع.

تميز الأدبيات الاقتصادية في حقل الإسكان بين نوعين من أنواع الطلب على السكن:

- الطلب الكامن (latent demand)، وهو يشير فقط إلى الرغبة أو الحاجة إلى شراء وحدة سكنية، وعليه فهو طلب يتأثر بشكل كبير بالعوامل الديموغرافية وحجم الأسرة والترتيبات الاجتماعية (مثل السن المناسب للزواج).
- الطلب الفعلي، وهو الطلب المدعوم بالقدرة على الشراء، وهو يعكس عدد الوحدات السكنية المطلوبة بعد الأخذ بعين الاعتبار الدخل وأسعار الفائدة وتوفر الإئتمان والتوقعات المستقبلية وغيرها من العوامل الخارجية المؤثرة.

ويمكن التوقع مباشرة، بناءً على المعلومات التي وردت سابقاً، أن الطلب الكامن على السكن في قطاع غزة ينمو بشكل أسرع منه الضفة الغربية، ولكن العكس صحيح بالنسبة للطلب الفعلي.

هؤلاء لا تزيد عن 14% في قطاع غزة. وهذه النتيجة يمكن أن تُلقَى الضوء على التباين الكبير في نمو المساكن الخالية بين شطري الوطن خلال العقد الماضي (مجمّل النمو كان حوالي 6% في الضفة الغربية بالمقارنة مع 70% في قطاع غزة). إذ يلوح وكأن عرض المساكن يزداد على ضوء الطلب الكامن في غزة، في حين أنّ الطلب الفعلي لا يشكّل سوى نسبة ضئيلة من الرغبات والحاجات. وهذا بدوره يعود على قسوة الظروف الاقتصادية وتبعات الحصار الخانق الذي يعاني منها القطاع.

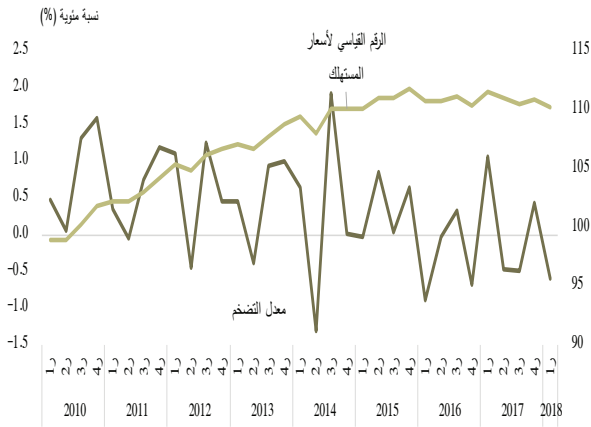
حبيب حن، معهد "ماس"

بين 80% في الضفة و20% في القطاع. بالمقابل فإنّ الطلب الكامن سيصل إلى 967 ألف وحدة، موزعاً بين 55% في الضفة و45% في القطاع. نسبة الطلب الفعلي إلى الكامن تعني أنّ 35% فقط من الأسر في فلسطين سيكون لديها القدرة على تحمّل تكاليف بناء/ شراء ما ترغب به من المساكن في السنوات العشر القادمة (أي أنّ 65% من العائلات لن يكون لديها القدرة على تحقيق رغباتها من الوحدات السكنية).

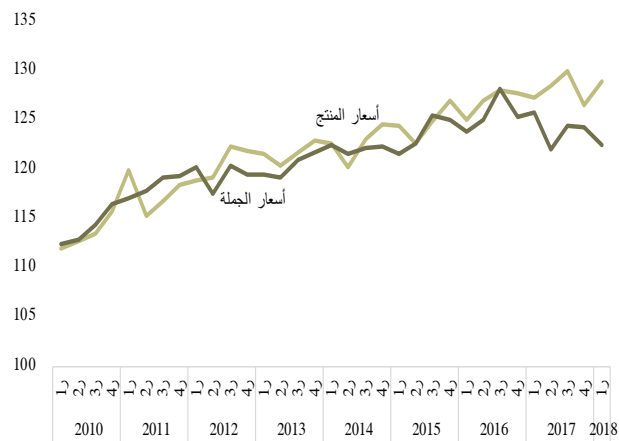
يوضّح الجدول 3 اتساع الفجوة بين الطلب الكامن والطلب الفعلي في قطاع غزة مقارنة مع الضفة، إذ في حين يمكن لنحو نصف سكان الضفة تحقيق رغباتهم بامتلاك مسكن في العقد القادم، فإنّ نسبة

7- الأسعار والتضخم¹

شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم «سلّة الاستهلاك». ومعدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبّر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 1-7 منحنيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الأول 2010 والربع الأول 2018، ويقبّس الثاني (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول 2018 إلى 110.27 مقارنة مع 110.94 في الربع الرابع 2017. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الأول 2018 والرابع 2017 كان سالباً (انخفاض في الأسعار) بمقدار 0.60%. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بمقدار 4.84%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 1.00%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.94%، وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 0.42%، على الرغم من ارتفاع أسعار مجموعة الاتصالات بنسبة 0.83%، وأسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 0.55%. كما شهد الربع الأول 2018 تضخماً سالباً مقداره 1.12% بالمقارنة مع الربع المناظر 2017.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 1.44% بين الربع الأول 2018 والرابع 2017. ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 1.47%، وأسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 1.13% في

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

صندوق 8 - المشروع الإنشائي العربي: عودة للحياة بعد النكبة والنكسة

تأسست جمعية «المشروع الإنشائي العربي» في العام 1945 بمبادرة من السياسي الفلسطيني موسى العلمي (1879 - 1984). وهي على ذلك من أوائل الجمعيات الإنتاجية غير الربحية في فلسطين. وكان الهدف الأساس لهذه المبادرة مواجهة نشاطات الحركة الصهيونية الرامية إلى تهويد أراضي فلسطين قبل وقوع النكبة، وتحسين أوضاع الفلاحين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز ثباتهم على الأرض. وتمكّن العلمي، بحكم علاقاته العربية المتشعبة، من استصدار قرار من جامعة الدول العربية بتأسيس وتمويل نشاطات الجمعية. وبحلول عام 1948 كانت قد تملّكت أرضاً مساحتها 500 دونم بالقرب من جنين، وأخرى مماثلة في وادي الفارعة في قضاء نابلس، وبدأت بإعدادها لتكون مزارع نموذجية توفر خدمات البحث والإرشاد الزراعي. وفي الوقت نفسه قامت الجمعية بمسح حوالي 350 من القرى الفلسطينية للتعرف على مشاكلها وتحديد احتياجاتها التنموية. ولكن كل هذه الجهود توقفت مع حلول النكبة.¹

تجاوباً مع الأوضاع التي نشأت نتيجة النكبة حولت الجمعية اهتمامها إلى العناية بالأيام والمعوّزين بين اللاجئين وإلى توفير المأوى والغذاء واللباس والتعليم لهم. ولكن نشاط الجمعية في المجال الزراعي ما لبث أن عاد ثانية. وحقق المشروع تقدماً ملحوظاً وبسرعة فائقة على أرض تمكّن العلمي من الحصول عليها، بدعم من جهات عديدة عربية وأجنبية، قرب مدينة أريحا. إذ تم تأسيس مركز تدريب وإرشاد زراعي، بلغ عدد المتدربين فيه 160 شخص في كل دورة تدريبية. كما تم حفر 27 بئر واستصلاح حوالي 4,000 دونم من الأراضي المالحة وإدخال أنواع عديدة من الأشجار المثمرة والخضراوات. كما قام المشروع باستيراد قطع من أبقار الفريزيان وإكثاره إلى أن وصل عدده إلى أكثر من 500 رأس. كما تم تأسيس مصنع حديث لإنتاج الحليب المعقم ومشتقاته من اللبن واللبننة والجبنة وغيرها، وإلى جانب ذلك قام المشروع بتربية سرب من الدجاج البيض بلغ عدده في أحد الأوقات إلى 30,000 طير.

تلت فترة ازدهار نشاط الجمعية تلك تراجع حاد في أعمالها بعد نكسة عام 1967، نظراً لموقع أراضي المشروع التي كانت مسرحاً للعمليات الحربية. وأدى هذا إلى نفوق أعداد كبيرة من قطيع المواشي والدواجن التابع للمشروع، بالإضافة إلى تدمير أراضيه وإتلاف نسبة كبيرة من آلاته ومعداته ونزوح عدد كبير من العاملين في مصنع الجمعية. وتكبّد المشروع خسائر كبيرة لم يبدأ التعافي منها إلا بعد سنوات طويلة.

تمكّن العلمي في العام 1983، وقبل وفاته بأشهر قليلة، من الاتفاق مع مجلس اللاجئين الترويجي والمؤسسة السويدية لإغاثة الطفولة على أن يتولوا إدارة مشروع أريحا حتى عام 1987. وشكّل هذا بداية إعادة الإعمار الحقيقية. وحصل المشروع أيضاً على دعم من الصندوق العربي للإعارة الاقتصادية والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجلس التعاون الاقتصادي الأوروبي، وصندوق الأوبك. ووقّر هذا الدعم الفرصة أمام إصلاح جزء كبير من البنية التحتية، وخاصة مصنع الألبان، وحفر بئر جديد وإقامة مبان حديثة لمعهد التدريب الزراعي.²

يملك المشروع حالياً أراض تبلغ مساحتها نحو 7,600 دونم شرق مدينة أريحا. ويتم إدارة المشروع من قبل مجلس إدارة مكون من سبع أعضاء يتم إنتخابهم من قبل الهيئة العامة. ويتولّى مجلس الإدارة تعيين الإدارة التنفيذية للجمعية. وتمتلك الجمعية حالياً عدّة مشاريع زراعية أبرزها مصنع لمنتجات الألبان، ومزرعة لتربية الأبقار ومحلباً. بالإضافة إلى مفرخ

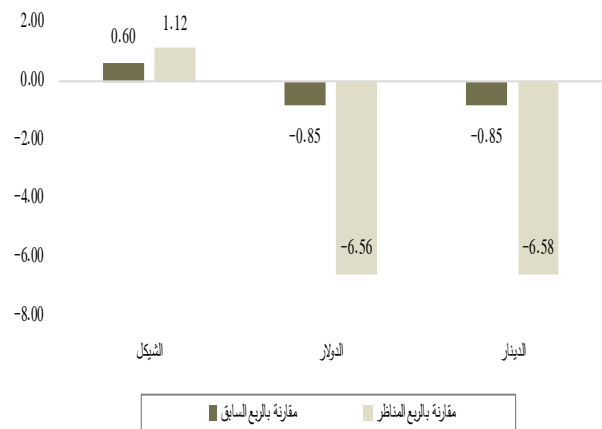
حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 1.82% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بمقدار 2.10%، بينما سجّلت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج انخفاضاً مقداره 0.53% (انظر الشكل 7-2).

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكل: يمثّل معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني مقياساً لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدّل التغيير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.60% خلال الربع الأول 2018 مقارنة بالربع السابق كما ذكرنا سابقاً، وهو ما يعني تحسّن القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المقدار. كما تحسّنت القوة الشرائية خلال هذا الربع لعملة الشيكل بنحو 1.12% مقارنة بالربع المناظر.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الأول 2018 تراجعاً في قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.45%، وبنسبة 7.68% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، وفي الوقت ذاته تراجع معدّل التضخم في فلسطين بنسبة 0.60% و1.12% خلال نفس الفترة. وبناءً على ذلك، فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد تراجعت خلال الربع الأول 2018 بنحو 0.85% و6.56% خلال نفس فترة المقارنة، نتيجة انخفاض قيمة الدولار مقابل الشيكل وارتفاع القوة الشرائية للشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات على عملة الدولار، تقريباً (انظر الشكل 7-3).

شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الأول 2018 (نسبة مئوية)



2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغيير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغيير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغيير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم..

1- الموقع الإلكتروني لجمعية المشروع الإنشائي العربي. آخر زيارة بتاريخ 26/06/2018
http://arabdevsoc.org

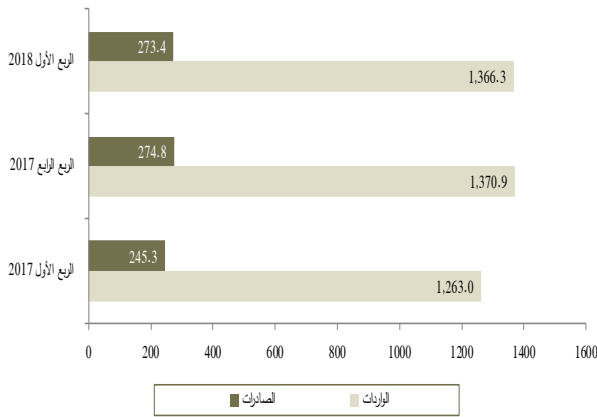
2- المرجح السابق.

8- التجارة الخارجية¹

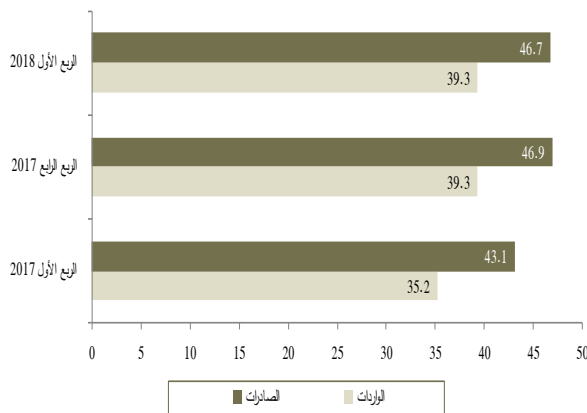
الميزان التجاري

بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»² في الربع الأول 2018 نحو 1,366.3 مليون دولار، حيث سجلت انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.3% عن الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 8% مقارنة مع الربع المناظر. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات، وقد سجلت انخفاضاً طفيفاً أيضاً، بنسبة 0.5% مقارنة مع الربع السابق، بينما ارتفعت بنسبة 12% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,092.9 مليون دولار. ولقد تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 7.4 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

شكل 1-8: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2018، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني، الربع الأول 2018.
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أذن بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني...

ومزارع لتربية الأسماك، وثلاجة لتخزين التمور التي يتم إنتاجها على أراضي الجمعية، سواء كانت من إنتاج الجمعية ذاتها أو من إنتاج المزارعين الذي يستغلون أراضي الجمعية لقاء مبلغ رمزي يدفعونه لها.

مشاريع الجمعية³

- مصنع الألبان: يعتمد مصنع الألبان في مواده الخام بشكل أساسي على مزرعة الأبقار التابعة للجمعية والقريبة منه. ويمتلك المصنع خمسة خطوط لإنتاج الحليب المبستر، اللبن الرائب، اللبنة، الجبنة، ولبن المخيض. ولم يطرأ أي توسع جوهري على المصنع منذ نشأته. إلا أن الجمعية بصدد إنشاء مصنع آخر ذي تقنيات إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، ويتناسب في تصميمه مع معيار (ISO 22000) لسلامة الأغذية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى ارتفاع الإنتاج اليومي للمصنع من 10 طن إلى 60 طن.
- مزارع التمور: يملك المشروع حوالي 35 ألف نخلة، ويقوم بتوريد نحو 20% من التمور الفلسطينية التي يتم بيعها في الضفة الغربية. ويتم تخزين إنتاج التمور في ثلاجات كبيرة لضمان توفرها على مدار العام. ويعمل المشروع حالياً بالتعاون مع مراكز الأبحاث في الجامعات الفلسطينية على مشروع تهجين أشجار البلح البلدي للحصول على تمر «المجهول» الذي تتميز به مدينة أريحا. ويتوقع أن يؤدي هذا إلى مضاعفة كميات التمر التي ينتجها المشروع بشكل يسمح بإمكانية التصدير للخارج.
- مزرعة الأسماك: وتتضمن مفرخاً لإنتاج سمك المشط النييلي، وبركاً لتربية هذه الأسماك. ويقوم المشروع ببيع هذه الأسماك للمستهلكين مباشرة.

ما زالت جمعية المشروع الإنشائي العربي أمينة للأهداف الأساسية التي قامت عليها في أواسط الأربعينات من القرن الماضي. إذ ما زالت تقوم بتوفير خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين لدعم الإنتاج في الريف الفلسطيني، من خلال توفير أنسال محسنة من مواشي المشروع وصغار الأسماك، وتقديم الخدمات البيطرية وخدمات التلقيح الصناعي. كما قامت بإعادة تأهيل مركز التدريب المهني الزراعي وبتوقيع إتفاقية تعاون مع جامعة القدس - أبو ديس لتفعيل التدريب والإرشاد الزراعي. ومن المؤمل أن يكون المركز نواة لكلية جامعية للدراسات الزراعية في المستقبل.

وفاء البيطاوي، معهد "ماس"

3- مقابلة مع نائب مدير جمعية المشروع الإنشائي العربي (السيدة نجلاء حمدان)، بتاريخ 2018/06/25.

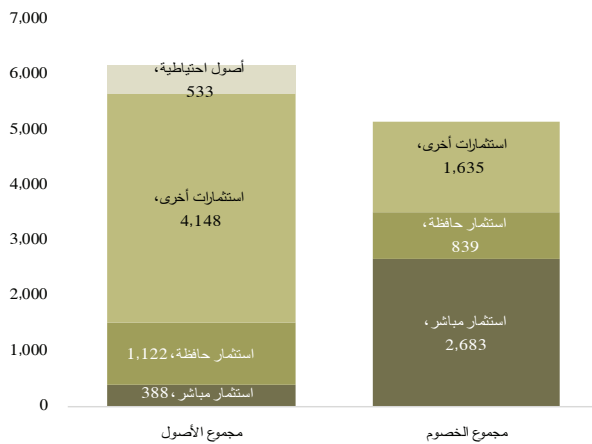
الاستثمارات الدولية

ميزان المدفوعات

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الأول 2018 نحو 6,211 مليون دولار أمريكي، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6%، والاستثمارات الحافظة 18%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,157 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 52% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,054 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (62%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المعروف للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطيني بمقدار 2,295 مليون دولار. (انظر الشكل 3-8).

شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (في نهاية الربع الأول 2018) (مليون دولار)



الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل العمال العاملين في إسرائيل والخارج. (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الأول من عام 2018 إلى استمرار العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات)، والذي بلغ 442.1 مليون دولار أمريكي، وبارتفاع بلغت نسبته 46% عن الربع السابق. ويُعزى هذا العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي الذي بلغ 1,123.6 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات الذي بلغ 235.7 مليون دولار أمريكي، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 568.9 مليون دولار، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 348.3 مليون دولار (انظر جدول 1-8).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 612.3 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند «حساب السهو والخطأ». ويلاحظ أن قيمة هذا البند انخفضت بين العامين.³

جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

الربع الأول 2018	الربع الرابع 2017	الربع الأول 2017	
(1,359.3)	(1,386.6)	(1,271.8)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1,123.6)	(1,145.9)	(1,050.2)	- صافي السلع
(235.7)	(240.7)	(221.6)	- صافي الخدمات
568.9	544.3	470.3	2. ميزان الدخل
348.3	538.7	476.2	3. ميزان التحويلات الجارية
(442.1)	(303.6)	(325.3)	4. الحساب الجاري (1+2+3)
612.3	313.4	207.5	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
(170.2)	(9.8)	117.8	6. صافي السهو والخطأ**

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عام 1967.

** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ.

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أن جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ

تعريف ومفاهيم اقتصادية:

استراتيجية تعويض الواردات Import Substitution Strategy (ISS)

تحفيز الصادرات أم تقليص الواردات؟

تقف استراتيجية «تحفيز الصادرات» (Export Promotion Strategy) كمنهج للسياسة الصناعية، على الطرف النقيض من استراتيجية تعويض الواردات. إذ في حين تركز الأخيرة على السوق المحلية كمحرك وموجه للتصنيع، تؤكد الأولى على أهمية السوق العالمية والانفتاح على الخارج. وفي حين تؤكد الثانية على تقليص ما يتم استيراده لعلاج اختلال الميزان التجاري، تركز الأولى على علاج العجز بتحفيز التصدير. استراتيجية تعويض الواردات داخلية التوجه (Inward-Looking) في حين استراتيجية تحفيز التصدير ذات توجه خارجي (Outward-Looking). التباين الآخر المهم بين الاستراتيجيتين يتمثل في أن استراتيجية تعويض الواردات تفترض دوراً مهماً للدولة في الحياة الاقتصادية، في حين تعتمد استراتيجية تحفيز التصدير على آليات السوق الحرة والدور المحدود للدولة.

تشتمل استراتيجية تعويض الواردات على ميزتين مهمتين.

- أن وجود مستوردات كبيرة من سلع وبضائع معينة يعني أن هناك طلباً فعالاً وسوقاً مهمة وجاهزة لهذه البضائع. وعلى ذلك فإن سوق التصريف تكون مضمونة عند اتخاذ قرار الاستثمار في خلق طاقة إنتاج محلية لهذه البضائع. وهو ما يحدّد أحد عوامل المخاطرة المهمة في عمليات الاستثمار والإنتاج.
- أن رفع الحواجز الجمركية أمر سهل نسبياً وفعال لعلاج عجز الموازين التجارية، مقارنة بالجهود المضنية اللازمة لإنتاج سلع تصديرية، وإقناع الدول المتطورة بفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية.

على أن استراتيجية تعويض الواردات تتوافق مع ثلاثة أنواع من المخاطر والسلبيات، كما أوضحت تجارب الدول العديدة التي تبنت هذه الاستراتيجية.

- أن الصناعات المحلية غالباً ما تعتاد على الحماية من المنافسة الخارجية. وِعوضاً عن أن تكون الحماية والدعم إجراءات مؤقتة تصبح متطلبات دائمة، وهو ما يتوافق مع استنزاف مستديم للموارد العامة، واستكانة الشركات إلى التعامل مع «سوق أسير» ليس أمامه من خيارات سوى المنتجات الرديئة ذات الأسعار الباهظة. لا بل أن هذا المناخ غالباً ما يتوافق مع فساد إداري وسياسي، إذ تتركز جهود الشركات على تأسيس مجموعات الضغط (اللوبي) للتأثير على القرارات الحكومية وصيانة الدعم والحواجز الجمركية العالية، عوضاً عن بذل الجهود لتطوير الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وتبني التكنولوجيا الحديثة.
- أن صغر حجم السوق المحلية، والتغطية ضد المنافسة الخارجية والعزلة عن السوق الدولية وعن التعامل والتفاعل مع التحديث التقني والمناهج الإدارية المبتكرة يؤدي إلى تراجع فعالية الشركات الصناعية وتخلّفها عن ركب التطور والتحديث.

حظيت استراتيجية تعويض الواردات بالتبني والتطبيق، كدليل للسياسة الصناعية، في عدد كبير من دول العالم النامي، خصوصاً في أمريكا اللاتينية، في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وتدعو هذه الاستراتيجية إلى التدخل النشط للدولة لدعم وتأسيس صناعات محلية تقوم بإنتاج بضائع (استهلاكية غالباً) تحل محل بضائع كانت الدولة تستوردها من الخارج. أي الاستعاضة عن الواردات ببضائع يتم إنتاجها محلياً. وهذا يتطلب مبدئياً فرض تعرفه جمركية عالية تحول دون تدفق المستوردات المنافسة، ثم دعم الإنتاج المحلي عبر سياسات تحفيزية بدءاً من السيطرة على سعر صرف العملة، ومروراً بغض الطرف عن التسعير المرتفع للمنتجات المحلية، وانتهاءً بالدعم المادي المباشر من الحكومة.

يستند التبرير النظري لاستراتيجية تعويض الواردات على ثلاثة حجج رئيسية:

- حجة «الصناعات الوليدة» (Infant Industries). تعود حجة الصناعات الوليدة إلى الاقتصادي الألماني فريدريش ليست (1841). وملخصها أن الصناعات الجديدة الناشئة لا تقوى في مطلع حياتها على منافسة المنتجات المستوردة. وهو ما يقتضي حمايتها حتى يشب عودها وتزداد خبرتها وكفاءتها، مما يسمح لها لاحقاً بالنزول إلى حلبة المنافسة الدولية. أي أن بعض الصناعات الواعدة في المستقبل تحتاج إلى دعم وحماية في مطلع حياتها، وهو ما يعني ضمناً أن المساعدة والدعم لهما طبيعة مؤقتة فقط وليس دائمة.¹
- أن أسعار المواد الأولية كانت تعاني، في الفترة أثناء صعود استراتيجية تعويض الواردات، من انخفاض في السوق الدولية مقارنة بأسعار المواد المصنّعة. وينتج عن هذا أن تخصص البلدان النامية بتصدير المواد الخام واستيراد المنتجات المصنّعة كان يتوافق مع «تبادل غير متكافئ» بين الدول النامية والمتطورة، وخسارة واستنزاف لموارد الدول الفقيرة. على ذلك يتوجب على الدول النامية أن تسعى إلى الخروج من أسر التجارة غير العادلة، وتطوير صناعاتها المحلية بأسرع ما تستطيع لإيقاف الاستنزاف المزمّن.
- أن الدول النامية تعاني من عجز ضخمة في موازينها التجارية مع العالم الخارجي بسبب الاستيراد الاستهلاكي الذي يشجّعه التأثير الثقافي الغربي. والحد من الواردات، عبر الحواجز الجمركية العالية، هو أحد الأساليب المهمة لتقليص العجز والحيولة دون تسرب القطع الأجنبي للهدر الاستهلاكي عوضاً عن استخدامه لتمويل استيراد بضائع رأس المال لتعزيز طاقة الإنتاج المحلي.

1- طور «ليست» هذه الفكرة لتبرير الحماية التجارية التي طبقتها ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر أثناء سعيها للحاق بركب الثورة الصناعية التي كانت بريطانيا سباقة فيها. وهي نفس الطريق الحمايية التي اتبعتها الولايات المتحدة عقب استقلالها عن بريطانيا. ويؤكد الاقتصادي «شانغ» الأستاذ في جامعة كامبردج، أن كافة الدول المتقدمة الآن كانت قد طبقت سياسات حماية تجارية ضد المستوردات في مراحل تطورها الاقتصادي الأولي. انظر:

Ha-Joon Chang (2002): Kicking Away the Ladder- Development Strategy in Historical Perspective.

واجهت معظم الدول التي تبنت سياسة تعويض الواردات هدر في الموارد وشح في الإنتاج فضلاً عن تراكم الديون والعجز التجارية.²

على أن تجربة «النمور الأربعة» يمكن النظر إليها كمزاوجة خلاقة بين عناصر من سياسات التصنيع ذات التوجه الداخلي والخارجي في آن معاً. ذلك لأن استراتيجيات تحفيز الصادرات، التي اعتمدها تلك الدول، استندت أيضاً إلى التدخل النشط للدولة في توفير البنية التحتية ورفع كفاءة قوة العمل وتقديم مختلف أشكال الحوافز والتسهيلات المادية للشركات الخاصة لتحقيق الأهداف المرتبطة بالتصدير.

• أن تعويض استيراد المنتجات الاستهلاكية الخفيفة بالإنتاج المحلي أمر سهل نسبياً، ويمكن التغاضي عن بؤس نوعية المنتجات التي تتولد عنه. ولكن الصعوبات تزداد بشكل كبير مع جهود إحلال المستوردات الصناعية الأكثر تطوراً ومعدات رأس المال حيث يصعب التهاون بالنوعية والكفاءة.

جاءت تجربة دول جنوب شرق آسيا الأربع (هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، وكوريا الجنوبية) لتلقي ظلالاً من الشك حول جدوى استراتيجية تعويض الواردات. إذ على العكس من إنجازات التصنيع السريع التي حققتها تلك الدول، والتي اعتمدت على أسواق التصدير والانفتاح على السوق الدولية،

2- وثقت دراسات البنك الدولي أن متوسط معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1963-1998 في الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت أعلى في الدول ذات التوجهات التجارية الخاجية مقارنة بالدول ذات التوجه الداخلي المغلق. انظر:

The World Bank: World Development Report 1987 and 1999/2000

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018

المؤشر	* 2017					2017	2016	2015	2014	2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*					
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,695.4	4,720.7	4,644.7	4,670.0	4,808.9	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1	4,327.7
الضفة الغربية	2,836.7	2,850.0	2,810.1	2,823.4	2,897.0	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7	2,643.4
قطاع غزة	1,858.6	1,870.7	1,834.6	1,846.6	1,911.9	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4	1,684.3
سوق العمل										
عدد العاملين (ألف شخص)	953.8	924.9	949.8	966.4	935.4	948.7	980.5	963.0	917.0	885.0
نسبة المشاركة (%)	45.6	45.2	46.3	43.9	45.4	45.3	45.8	45.8	45.8	43.6
معدل البطالة (%)	27.2	29.2	29.6	24.8	30.2	27.7	26.9	25.9	26.9	23.4
- الضفة الغربية	18.7	20.3	18.9	13.6	18.3	17.9	18.2	17.3	17.7	18.6
- قطاع غزة	41.2	44.2	46.9	43.0	49.1	43.9	41.7	41.0	43.9	32.6
الحسابات القومية (مليون دولار)										
الناتج المحلي إجمالي	3,387.3	3,653.7	3,728.3	3,728.8	3,689.9	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0
- الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3,083.1	3,201.2	3,386.6	3,173.8	3,182.9	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4	11,062.6
- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	858.1	990.4	892.7	1,068.6	977.5	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2	3,381.7
- التكوين الرأسمالي الإجمالي	755.1	776.0	879.6	894.9	876.7	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0	2,707.3
- الصادرات	625.3	678.2	671.3	717.9	713	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3	2,071.8
- الواردات (-)	1,897.1	1,974.6	2,090.5	2,104.5	2,072.3	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	768.5	823.3	834.2	828.6	815.4	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7	3,064.8
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	751.1	765.3	783.6	772.4	746.2	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7	3,015.5
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(1,271.8)	(1,296.5)	(1,419.3)	(1,386.6)	(1,359.3)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)	(4,732.2)
ميزان الدخل	470.3	418.7	558.6	544.3	568.9	1,991.9	1,896.0	1,712.2	1,482.4	1,160.3
ميزان التحويلات الجارية	476.2	386.7	417.0	538.7	348.3	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3	1,188.5
ميزان الحساب الجاري	(325.3)	(491.1)	(443.7)	(303.6)	(442.1)	(1,563.7)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)	(2,383.4)
أسعار الصرف والتضخم										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.749	3.594	3.559	3.512	3.461	3.603	3.840	3.884	3.577	3.611
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.292	5.073	5.019	4.953	4.881	5.083	5.418	5.483	5.046	5.093
معدل التضخم (%) ¹	1.07	(0.47)	(0.49)	0.43	(0.60)	0.21	(0.22)	1.43	1.73	1.72
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	912.4	1,040.0	722.3	976.9	988.6	3,651.3	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9
النفقات الجارية	845.5	1,107.0	782.6	1,059.7	933.2	3,794.8	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7
النفقات التطويرية	36.5	55.0	53.0	113.4	46.6	257.9	216.5	176.4	160.9	168.4
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	30.2	(122.1)	(113.3)	(196.2)	8.8	(401.4)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)
إجمالي المنح والمساعدات	228.8	111.6	125.9	254.2	80.3	720.4	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	259.0	(10.5)	12.5	58.0	89	319.0	440.1	86.9	414.8	258.7
الدين العام الحكومي	2,514.9	2,492.7	2,526.0	2,523.2	2,448.8	2,523.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	15,222.3	15,348.1	15,461.0	15,850.2	15,916.7	14,196.4	12,602.3	11,815.4	11,190.7	11,190.7
حقوق الملكية	1,720.3	1,744.5	1,804.6	1,892.7	1,926.8	1,682.4	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,360.0
ودائع الجمهور	11,127.5	11,379.5	11,526.8	11,982.5	12,002.3	10,604.6	9,654.6	8,934.5	8,303.7	8,303.7
التسهيلات الائتمانية	7,234.2	7,528.9	7,761.9	8,026.0	8,175.4	6,871.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	4,480.1

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1 معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
* بيانات الأرباع للأعوام 2017-2018 هي بيانات أولية.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

ملاحظة 1: بيانات السكان منتصف العام 2013-2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 2: تم تحديث بيانات منتصف العام 2017 المقدر استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 3: أعداد العاملين للأعوام ما قبل 2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017.